جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

# العلاقات التركية – الإسرائيلية بدأً من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002-2011م

إعداد الطالبة
ولاء محمد بني مصطفى

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصـــول علـى درجــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـة

جامعة مؤتة، 2012م

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى مثلي الاعلى والدي العزيز أدامك الله فخراً لنا وإلى من كانت دعواتها عوناً لي في حياتي

إلى أمي الحنونة

وإلى كل من بذل الجهد معي ولأجلي لإخراج هذا العمل إلى ما هو عليه

أهدي هذا العمل

**ولاء محمد بني مصطفى**

## الشكر والتقدير

أول شكري أتوجه به إلى رب العالمين... الـذي وضـعني علـى الـصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم

وشكري الموصول إلى سعادة الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة لما قدمـه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والدعاء إلى كل من ساعدني من أسـاتذتي الكرام في قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة وزملائي الأفاضل الذين لـم يـألوا جهداً في مساعدتي وتقديم النصح والإرشاد

وإلى موظفي مكتبة جامعة مؤتة الأفاضل

**ولاء محمد بني مصطفى**

## فهرس المحتويات

# الملخص

## العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011

**ولاء محمد بني مصطفى**

**جامعة مؤتة، 2012**


سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فترة مهمة من العلاقات التركية – الإسرائيلية وهي من 2002-2011 حيث وصول حزب ذو توجهات إسلامية إلى الحكم في تركيا وهو حزب العدالة والتنمية.

وهدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية في هذه المرحلة التاريخية وفي ظل تغيرات إقليمية وعالمية تمثلت في اختلال ميزان القوى بعد احتلال العراق وبعد التغيرات التي طرأت بين – إسرائيل وإيران والصراع حول سد الفراغ الاستراتيجي في ميزان القوى.

وانطلقت الدراسة من سؤال رئيسي هو: ما أسس ومرتكزات العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؟ واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال تحليل المعطيات والتطورات الخاصة بهذه العلاقة.

وأجابت الدراسة على هذا السؤال إلى أن هذه العلاقات وإن شابها معارك كلامية إلا أن العلاقة الاستراتيجية والتعاون العسكري لازال قائماً وإن كان هناك تحول استراتيجي بطيء نحو العمق العربي على حساب التطور في العلاقة مع إسرائيل من جانب تركيا.

**Abstract**
**Turkish-Israeli Relations 2002-2011**

**Wala' Mohammad Bani Mustafa**

**Mu'tah University, 2012**

This study sought to shed the light on an important period of Turkish - Israel relations from 2002-2011, where this period has witnessed a major event represented by the arrival of a party with an Islamic orientation to power in Turkey, which is known under the name of Justice and Development Party (AKP).

The study aimed to clarify the nature of Turkish-Israeli relations in this historic moment in the light of regional and global changes represented in the imbalance of power after the occupation of Iraq and after the changes that have occurred between Iran-Israel, and the conflict about to fill the strategic void in balance of power.

The study was launched by introducing a key question is what are the principles and pillars of Turkish-Israeli relations since the arrival of the Justice and Development Party to power? The study used the historic analytical approach through the analysis of the data and developments related to this relationship.

The study responded to this question in these relationships, although marred by verbal battles but the strategic relationship and military cooperation still exists, although there was a slow strategic shift to Arab depth at the expense of development in the relationship with Israel.

# الفصل الأول
# خلفية الدراسة وأهميتها

## 1.1 خلفية الدراسة

كانت تركيا أول دولة ذات غالبية مسلمة تعترف ب"إسرائيل"، وكان ذلك سنة 1949م، على الرغم من أنها صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/7/29م، وجاءت هذه الخطوة ضمن مجموعة من الخطوات التي اتخذتها تركيا لتتكامل عملية الانسلاخ عن تاريخها كدولة مسلمة، ولقد اعترفت الحكومة التركية قانونياً بقيام "دولة إسرائيل" مع بداية سنة 1950م، وتم تعيين الياهو ساسون Eliyahu Sasson كأول وزير مفوض لبلاده في تركيا (رسلان، 1986 ).

إن الاتفاق العسكري المبرم بين تركيا وإسرائيل جاء ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في إطار الترتيبات الجديدة للشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دوراً اقليمياً بارزاً، ويزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على العرب في مفاوضات السلام وفرض شروطها السلمية بالقوة الجبرية وليس على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام (ياسين، 1996: 125).

من الطبيعي أن يكون للعلاقات التركية – الإسرائيلية تأثير على المنطقة العربية لوجود الدولتين في محيط العرب الإقليمي، ولخلافات العرب مع كلتا الدولتين بشأن عدة قضايا متعددة، ولكن خلافات العرب مع إسرائيل تختلف عن خلافاتها مع تركيا؛ فللأخيرة موروث تاريخي وحضاري وثقافي وديني معهم، يجعل من الصعوبة تصنيف تركيا عدو للعرب، كما يسهل تصنيف إسرائيل تحت مسمى عدو( الخفاش، 2010).

كانت العلاقة الأمنية التركية – الإسرائيلية قوية ومستمرة ووثيقة وتقوم على مرتكزات أساسية خلقت " التحالف الاستراتيجي" وهذه المرتكزات هي:

1- المرتكز الأول يتمثل في الصناعات العسكرية في البلدين بحيث كانت تركيا من الأسواق الخمس المهمة في العالم لتسويق المنتجات العسكرية الإسرائيلية.
2- المرتكز الثاني يتجسد في السماح لسلاح الجو الاسرائيلي بالإقلاع من قواعد تركيا والتدريب في مجالها الجوي.
3- المرتكز الثالث يقوم على التعاون الاستخباري إذ أن هذا التعاون له أهمية خاصة في العلاقات التركية – الإسرائيلية لأن تركيا تحاذي بلدين من أشد أعداء إسرائيل هما سوريا وإيران.
4- المرتكز الرابع يقوم على الخسارة الاقتصادية لإسرائيل من خلال خسارتها للحليف التركي.
5- المرتكز الخامس يتعلق بالاستثمار الاسرائيلي في تركيا بمجال الصناعة والبنوك.

ومن أسباب إقامة تركيا لعلاقات مع إسرائيل وجود عداء مشترك بينهما وبين العرب فالأتراك العلمانيون يحملون العرب مسؤولية هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى 1918م، بسبب تعاون العرب مع البريطانيين وإطلاق الثورة العربية الكبرى عام 1916م، مما أدى الى انهيار الإمبراطورية العثمانية، إضافة إلى تأثير الجالية اليهودية في تركيا لما لها من هيمنة على المرافق والجمعيات السياسية والاقتصادية والإعلامية والمالية وارتباطهم بالصهيونية العالمية والحركة الماسونية مما خلق لهم مركزاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً رفيعاً ومؤثراً الأمر الذي جعلهم قادرين على التأثير في قرار القيادة السياسية بالاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقة معها (الدليمي،1999: 33)

إن علاقة اسرائيل مع تركيا كانت تحمل في عقود الستينات والسبعينات ورقة ضغط على الدول العربية التي تستشعر أن إسرائيل تمدد علاقاتهما رغم النظرة العربية على أرضها دولة مختلفة، كما أن إسرائيل استخدمت تلك العلاقة لترسل رسائل سياسية بأنهما حازت علاقاتهما مع تركيا شرعية دولة كانت مركزا لدولة الخلافة الإسلامية.

من أهداف هذا التحالف أن تركيا ترى في علاقاتها مع إسرائيل الدعامة أو الركيزة الأساسية التي تستطيع من خلالها مواجهة خصومها العرب في خلافاتها معهم والتضييق عليهم وأنها من خلال ذاك تطلب ود واشنطن والعرب خصوصا في ظل توجهاتها العلمانية الغربية والحصول على كسب تأييد اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا لتحقيق مصالحها من خلال تقديمه الدعم لتركيا داخل مؤسسات صنع القرار الغربية وكسب تعاطف الرأي العام العربي تجاه قضاياها من خلال امتلاكه لأكبر وسائل الإعلام الغربية وتأثيره عليها خاصة في القضايا التركية الشائكة مثل قضية إبادة الأرمن وجزيرة قبرص واليونان والانضمام للاتحاد الأوروبي ويمكن القول أن تركيا وجدت في إسرائيل الحليف الذي يستطيع يفي بمتطلباتها الإستراتيجية (خماش، 2010:32)

ولقد حققت حكومة البلدين تعاوناً هاماً في المجالات العسكرية، الدبلوماسية، الإستراتيجية، كما يتفق البلدان حول كثير من الاهتمامات المشتركة والقضايا التي تخص الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

في الثمانينات كانت العلاقات الإسرائيلية – التركية تتميز بتطور جذري ومهم وتتميز هذه المرحلة عن المراحل التي سبقتها بسرعة وتيرتها حيث كانت الزيارات المتبادلة بين الطرفين متلاحقة وذات طابع دبلوماسي وعسكري ومن أبرز تلك الزيارات (الرشدان، 1998: 37):

1- زيارة سرية قام بها وفد إسرائيلي رفيع المستوى يضم مسئولين من وزارتي الخارجية والحرب في آب 1980م، الى العاصمة التركية أنقرة لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركية آنذاك بشأن التعاون بين البلدين.
2- زيارة وزير الحرب الاسرائيلي السابق أرئيل شارون الى اسطنبول عام 1984م، للتباحث مع المسؤولين الأتراك بشأن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين.
3- زيارة وفد تركي غير رسمي لإسرائيل في أيلول عام 1984م، والالتقاء بوزير الخارجية الإسرائيلية إسحاق شامير الذي عبر بدوره عن أمله في أن

تؤدي الزيارة الى تعزيز التعاون بين البلدين وكان يضم الوفد أربعة نـواب من الحزب الشعبي المحافظ.

ومن دوافع قيام تركيا بهذا التحالف أن المشكلات الداخلية في تركيا خاصة بين التيارات العلمانية والإسلامية دفعت تركيا للتحالف مع إسرائيل حيث تعد المؤسـسة العسكرية أن التحالف مع إسرائيل حليفة الولايات المتحدة يؤكـد الطـابع العلمـاني للدولة وتجعل من الصعوبة في المستقبل على أي حزب أن يغير هذا الطابع سـواء كان حزباً إسلاميا أو غير ذلك وأن هذا التوجه سيدفع تركيا مـستقبلا لمزيـد مـن التعاون وتطوير العلاقة مع كل من إسرائيل وأمريكا(الرشدان، 1998: 129)

أما بالنسبة لأهداف إسرائيل يتمثل بأن إسرائيل وجدت في تحالفها مع تركيـا الورقة الرابحة والأمثل لتغيير الهوية العربيـة الإسـلامية للمنطقـة ذات الغالبيـة العربية عن طريق تركيا التي كانت مركزاً للخلافة الإسلامية على مـضي أربعـة قرون مضت ومحاولة منها لتطويق الوطن العربي بتحالفات مع دولة محيطـة بـه حسب استراتيجية الأطراف التي نادى بها بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي خاصة بعد سقوط نظام الشاه إيران، فتركيا أضحت المتنفس الوحيد لإسـرائيل فـي بحر كله عداء وكراهية لها من قبل العرب(الخماش، 2010:37) ومن هنـا تـأتي أهمية الدراسة.

وتميزت الفترة بين عامي1991م و 1996م بأنهـا مرحلـة بنـاء العلاقـات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيـا وإسـرائيل (عبـد العزيـز:2010)، وتطورت العلاقة التركية – الإسرائيلية سنة 1996م من خلال توقيع اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية(الشريف، 2010).

وفي عام 1999م قدمت إسرائيل الى تركيا مساعدات كبيـرة فـي عمليـات الإغاثة بعد كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب مدينة إزميت وتـضمنت المـساعدة فرقا للبحث والإغاثة بالإضافة الى إقامة مستشفى ميداني مع فريق طبي كبير شارك فيه مئات الأطباء والممرضين من الجيش والمؤسسات الرسـمية الأخـرى وكـان الأكبر بين الفرق الأجنبية التي وصلت الى تركيا لتدارك آثار الزلزال الذي تـسبب بمقتل سبعة عشر شخص(عبدالحليم، (د.ت))

في زيارة قام بها الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز الى تركيا عقد فيها مباحثات مع الرئيس عبدالله غول في عام 2007م، دعى الرئيس الاسرائيلي لإلقاء خطاب في مجلس الأمة التركي وكانت هذه المرة الأولى التي يدعى فيها رئيس إسرائيلي لإلقاء خطاب أمام برلمان لبلد أكثرية سكانه الساحقة من المسلمين (en.wikipedia.org) وظهر خلال هذه الزيارة اختلاف في وجهات النظر بين الرئيس التركي والرئيس الإسرائيلي حول مسألتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالمشروع النووي الإيراني، حيث اعتبر بيريز أنه لا يمكن أن يصدق بأن إيران التي تملك احتياطات كبيرة من النفط والغاز هي بحاجة الى تطوير طاقة نووية لإنتاج الكهرباء، أما الموقف الذي عبر عنه الرئيس التركي فقد تركز على حق إيران ودول المنطقة الأخرى في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بما فيهما توليد الطاقة الكهربائية.

أما الثانية تتعلق بسياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين والخيار الذي تفرضه عليهم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة ووعد الرئيس غول بالتدخل لدى الفلسطينيين من أجل إطلاق الجندي جلعاد شاليط مقابل إطلاق عدد من الأسرى الفلسطينيين (yaakor katz,peres,gul at odds over Iran Nuke Threat, Jerusalem Post,Nov13.2007).

وعبر مندوب العراق لدى الأمم المتحدة في 17 نيسان 1996م عن رفض بلاده للاتفاق قائل:" إن الإجراء الذي اتخذته تركيا بإبرام اتفاق مع إسرائيل ليس له ما يبرره؛ لأن تركيا جزء من منطقة إقليمية ولم تراع الرفض الإقليمي الشامل لهذا الاتفاق ولم تراع حساسيات جيرانها من الدول العربية ( الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات التركية- الإسرائيلية والتوازن الإقليمي،1997، 25).

كان يعتقد الدكتور مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري أن أبعاد التحالف التركي الاسرائيلي تتضح يوما بعد الأخر ولم يعد الحديث عن المخاطر الإستراتيجية المترتبة على التعاون بين البلدين مجرد استنتاج أو سيناريو وأن المتتبع لتطور هذا التعاون المستوعب لدلالاته ثم الراصد لميادينه ومجالاته لابد أنه مدرك أن هذا التعاون لم يدخل فقط في مرحلة التجسيد والانجاز وإنما دخل مرحلة الخطر والتهديد

للعرب والأمن القومي العربي حيث تنزاح الستائر بشكل تدريجي عن تفاصيل هـذا التحالف الخطير والغريب في آن معاً لتدل بوضوح على النوايا العدائية التي يبيتهـا هذا التحالف ضد العرب والتي باتت واضحة على الرغم من كل المحاولات التركية الفاشلة في التغطية على خفايا ومضامين هذا التحالف العدائي(طلاس: 1997: 39).

شهد عام 1994م أول زيارة لرئيس وزراء تركيا "تاسو تشيللر" الى إسرائيل لأول مرة وبعدها ظهرت الاتفاقيات العسكرية السرية الـى النـور عـام 1996م، بتوقيع الاتفاقية الأمنية العسكرية التي اعتبرت مخالفة للقانون لأنهما وقعت بـدون موافقة لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان التركي وتضمنت الاتفاقية إقامة منـاورات مشتركة برية – بحرية – جوية وتبادل الخبرة في تدريب الطيارين المقاتلين وتبادل الاستخبارات الأمنية ثم العسكرية بخصوص المشاكل الحساسة مثل الموقف الإيراني والعراقي والسوري إضافة الى تعاون وثيق في صياغة وإحلال وتجديد سلاح الجو ومنظومـة الـدفاع الجـوي التركـي بقيمـة تتجـاوز مليـار دولار (www.tahrirnews.com/13-9-2011).

ولقد شهدت الأشهر الأولى من سنة 1996م تبـادلاً مكثفـا لزيـارات بـين المسؤولين الاسرائيلين والأتراك توجت بزيارة الرئيس التركي " سليمان ديميرل" الى إسرائيل واعتبرت زيارته هذه أول زيارة يقوم بها رئيس تركي الى إسـرائيل تـم خلالها توقيع اتفاقيات اقتصادية مهمة ( اتفاق التجارة الحرة) إضافة إلى اعتماد اتفاق استراتيجي أمني وقعه مسؤولون عسكريون وأتراك في بداية 1996م، يـنص علـى النقاط التالية (www.alarabnews.com/9-8-2002):

1- السماح للكيان الصهيوني باستخدام الأجواء والأراضي والمطارات التركية فـي العمليات التدريبية.
2- التنسيق الاستخباري بين الجانبين في جمع المعلومات وخاصـة عـن سـوريا وإيران.
3- الاستفادة التركية من الخبرة والخبراء الإسرائيليين في مكافحة حزب العمـال الكردستاني وخاصة عملياته في المدن.

4- تقدم إسرائيل إلى تركيا خبراتها في مجال الصناعة العسكرية والتكنولوجية الالكترونية المتطورة لتحديث الطائرات التركية المقاتلة.

فمنذ توقيع الاتفاقية الإستراتيجية بين البلدين عام 1996م، كانت تسعى إسرائيل الى تحقيق عدة أهداف إستراتيجية من خلال تعاونها الاستراتيجي مع تركيا ومن أهمها الضغط على إيران حيث ترى إسرائيل فيها قوة إقليمية تشكل خطرا عليها في حال استطاعت إيران امتلاك القنبلة النووية بالإضافة إلى أن إيران تمتلك بيئة عسكرية متقدمة وأسلحة دمار شامل وأسلحة كيماوية كما أنها دولة مصنعة للأسلحة وبالذات الصواريخ الباليستية يضاف الى ذلك أن إيران هي داعم رئيسي للمقاومة في لبنان وفلسطين فتحاول إسرائيل تحريض تركيا على إيران معتمدة على ملف الدعم الإيراني لحزب العمال الكردستاني من أجل أن تلعب تركيا دورا في تسهيل ضرب المنشآت النووية الإيرانية( قصيباني: 2008).

وحدث تجسيد كبير في العلاقات التركية - الإسرائيلية عند حدوث أكبر حدثين في تاريخ الجالية اليهودية في تركيا وهما(نور الدين: 1992: 45):

1- تأسيس مركز العام 500: في بداية التسعينات المستوحى اسمه من ذكرى مرور 500 عام على هجرة اليهود من اسبانيا الى تركيا وقد أسس المركز رجل ألاعمال اليهودي "جاك قمحي": ومن أهم أهداف المركز رعاية مصالح الجالية اليهودية التركية وتنظيم شؤونهم وأوضاعهم وعلاقاتهم داخل الحكومة التركية.

2- إنشاء محطة تلفزيونية: بعد حرب الخليج الثانية مباشرة وهي محطة تلفزيونية يشرف عليها رجال الأعمال والمال اليهود في تركيا وخارجها ومنهم ( جاك قيمحي، دايرول، امهتوي،....) وهذه المحطة تهتم بمواضيع (الإثارة السياسية، العنف،...) بهدف إحداث المزيد من التخريب وإفساد الذوق العام.

ولقد تطورت العلاقة التركية الإسرائيلية في ظل دعم دولي غربي تتزعمه الولايات المتحدة، فالعلاقة بين أنقرة والدولة العبرية كانت وستبقى جزءا من المصالح والأولويات الأمريكية، فواشنطن على يقين أن الحلفاء الموجودين في منطقة الشرق الأوسط حاجة ضرورية، وكلما زاد عدد هؤلاء الحلفاء ضمنت

الولايات المتحدة تحقيق أجندتها في المنطقة(الجهاني، 1999)، وكانت الولايات تؤثر بشكل كبير على العلاقات التركية – الإسرائيلية فقد قامت الولايات المتحـدة بقطـع مساعداتها العسكرية عن كل من تركيا واليونان تدريجياً بدعوى تخفيض النفقـات حيث أنها كانت تخطط لملء العجز الناجم عن هذا التخفيض بشكل مختلـف حيـث تحاول القيام بالوساطة بين تركيا وإسرائيل لحصول أنقرة على مساعدات عـسكرية من الدولة العبرية بعد أن توقفت مساعدات واشنطن لهما(خماش، 2010:64).

في ضوء ما سلف تتضح الأسباب الكامنة وراء التطبيع بين تركيا وإسـرائيل والتحالف العسكري الذي تلا ذلك، وتأمل المؤسسة الأتاتوركيـة خـلال علاقاتهـا الإستراتيجية مع إسرائيل أن يتحقق لها ما يلي:( يافوز، 2007: 29)

1- الحصول على " باب خلفي" موصل الى واشنطن من خلال المساعي الحميدة لإسرائيل في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني.
2- أن تؤكد التوجه الغربي لتركيا في أعقاب رفض الاتحاد الأوروبي لمحاولتها الحصول على العضوية، وأن تعرض " أوراق اعتمادهـا " أو مؤهلاتهـا " العلمانية".
3- التصدي للدعم الإقليمي ( وعلى الأخص من إيران وسـوريا) للجماعـات الإسلامية المحلية وحزب العمال الكردستاني.
4- تأمين مصدر جديد معتمد للتقنيات العسكرية لا يخضع للقيـود المرتبطـة بحقوق الإنسان وبعد تشكيل حكومة أربكان الائتلافية في حزيران 1996م، أضيف دافع جديد وهو إرباك الحكومة الموالية للإسلاميين بالكـشف عـن عجزها عن إيقاف تحالف عارضته علناً.

إن ما حققته تركيا من بعد سياسي داخلي وإقليمي يعد مكسباً كبيراً تمثل فـي قناعاتها بأن علاقاتها مع إسـرائيل تمثـل ضـرورة قـصوى تمليهـا الأوضـاع الجيوسياسية الجديدة، وهي بالضرورة لابد وأن تستجيب للإستراتيجية الإسـرائيلية، حيث لا يقتصر التأثير على العراق وسوريا فقط، وإنما يمتد نحو الخليج في ظـل اللقاء التركي- الخليجي والعلاقات العملية بين إسرائيل والعديـد مـن دول الخلـيج (عمان، الكويت، قطر) وأن الوظيفة الجيو- استراتيجية للبلدين لابد وأن تأخذ مداها

في الانتشار  الإقليمي ليس فقط شمالاً باتجاه الجمهوريات الإسلامية في أواسط آسيا وإنما أيضا جنوباً باتجاه الخليج العربي( نور الدين، 2008:212).

واستمرت العلاقات التركية – الإسرائيلية في التعاون والتقدم حتى وصل الأمر الى محاولة تركيا تقريب وجهات النظر بين دول إسلامية وبين إسرائيل ومن ذلـك الدور الذي لعبته تركيا في ترتيب لقاء بين وزيري الخارجية الباكستاني خورشـيد قاصوري والإسرائيلي سيلفان شالوم في أيلول عام 2005م( صالح، 1996: 17).

## 2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقـات التركيـة- الإسـرائيلية، وتحليلهـا وتفحصها بعد وصول حزب العدالـة والتنميـة إلـى الـسلطة عـام 2002م فـي موضوعاتها الرئيسية، وكذلك الاحتمالات والتطورات المستقبلية لهـذه العلاقـات، وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وما تبعه من تداعيات علـى العلاقات بين أنقرة وتل أبيب عقب افتضاح سر المخططات الإسرائيلية حيال دعـم الاكراد في شمال العراق والمتمثلة بتدريب عناصر حـزب العمـال الكردسـتاني، وتعزيز قدراته العسكرية، ودعم المساعي الانفصالية  في شمال العـراق، تمهيـداً لإنشاك كيان كردي مستقل الذي من شأنه أن يهدد ويقوض وحدة الأراضي التركية.

كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن  أسباب زيادة حدة التوتر بين كلا البلـدين وذلك نتيجة الخروقات، وسياسة التصعيد الإسـرائيلي ضـد الـشعب الفلـسطيني، وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة الذي بدأ في 27 ديـسمبر 2008م، وقضية أسطول الحرية التي فاقمت الأزمة بين البلدين، وبالمقابل تـزامن تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركـي مع كل من سوريا وإيران، واللتين كان توتر العلاقات بين أنقرة، وكل منهمـا أحـد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى.

### 3.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التغير الذي طرأ على العلاقات التركية - الإسرائيلية، بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002م، فلهذا التغير أسباب ترد إلى الموقف الإسرائيلي تجاه تركيا والمتمثل في الدعم العسكري الإسرائيلي لحزب العمال الكردستاني، والتخطيط لتشكيل كيان سياسي كردي مستقل في شمال العراق المحاذي لتركيا؛ مما يهدد الأمن الوطني التركي، كما ترد إلى طبيعته الأيديولوجية التي تبناها حزب العدالة والتنمية وهي الأيديولوجية ذات الجذور الإسلامية، مما يعني أن تركيا لا تستطيع بحكم المنطلقات الدينية للحزب الحاكم أن لا يكون لها موقفاً صريحاً ومؤدياً للقضية الفلسطينية، إضافة إلى أن تركيا تسعى لأن يكون لها دور فاعل في المنطقة العربية بعد أن تم وضع العراقيل في وجه انضمامها للاتحاد الأوروبي، من ثم سيكون دورها في المنطقة العربية دافعة إضافية لها للتوجه نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي. ولذلك اتبع الحزب سياسة تعدد البعد في سياسته الخارجية والتي كان لها نتائج طيبة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي.

### 4.1 منهج الدراسة:

ستستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على: تتبع تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية، ومن ثم تحليل الأسباب والدوافع والأهداف التي حددت هذه العلاقة والصعوبات التي تقف في طريق تطورها مستقبلاً؛ وذلك لأن المنهج ملائم لموضوع وأهداف الدراسة. وستعتمد منهجية الدراسة على تحليل المعطيات، والتطورات الخاصة لهذه العلاقات من عدة جوانب، ومن خلال المسارات المختلفة التي اتخذتها.

### 5.1 فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية: هناك ارتباط بين وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وتطور العلاقات التركية - الإسرائيلية، إذ كان

لوصول حزب العدالة والتنيمة للسلطة عام 2002م أثر كبير على العلاقات التركيـة - الإسرائيلية، حيث تميزت هذه العلاقات بين الشد والجذب، وذلك بـسبب الـدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية التركيـة، والعـدوان الإسـرائيلي علـى الـشعب الفلسطيني.

وبناءاً على هذه الفرضية ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما أسس ومرتكزات العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في موضوعاتها الرئيسة؟ وإلى أين تتجه هذه العلاقة؟

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## 1.2 الإطار النظري:

**أ- المفاهيم: تعرف المفاهيم بنوعين من التعريفات هـي: التعريـف الاسـمي والتعريف الإجرائي.**

**أولاً: العلاقات الدولية:**

1. التعريف الاسمي: "هي مجموعة من العلاقات والأفعال وردود الأفعال بـين الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، عبر الحدود القومية والتـي تستقطب اهتمام الأفراد والجماعات والشعوب لأنها تـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالرفاهية العامة، والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمـواطنين داخـل دولهم وتؤثر تأثيراً مباشراً على أمن العالم واستقراره، بما يجنب الـشعوب الحروب والدمار ويتيح للناس مواصلة جهودهم في التنميـة والإسـهام فـي الحضارة الانسانية" (عباس: 1996: 6)
2. التعريف الإجرائي: "هي مجموعة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تربط بين تركيا وإسرائيل والدول العربية والإسلامية ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية، لتحقيق مصالح مشتركة من خـلال تفـاعلات تسعى لتطوير الاقتصاد أو الحصول على الأمن والاستقرار أو إيجاد الحلول لمشاكل عالقة بين الأطراف"، هذا تعريف يحوي مؤشرات مثـل العلاقـات السياسية المتمثلة بالبعثات الدبلوماسية والاتصالات السياسية وزيارات رسمية وعلاقات اقتصادية متمثلة بالتبادل التجاري والمعاهدات وغيرها.

**ثانيا: السياسة الخارجية:**

1. التعريف الاسمي: هناك عدة تعريفات تحدثت في هـذا المفهـوم، وسـوف نتطرق لبعض منها مثل ما عرفها محمود خيري وبطرس غالي:" بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول "وعرفها محمد السيد سليم" أنها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين

مجموعات من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محـددة فـي المحـيط الدولي"( مشاقبة،2006: 323)

2. التعريف الإجرائـي: "مجموعـة مـن البـرامج الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعية وغيرها من البرامج التي تسعى كـل مـن تركيـا وإسـرائيل للاستفادة منها وتحقيقها لتحصل على أعلى قدر ممكن من المكاسب"

**ب- متغيرات الدراسة:**

يبرز من هذه الدراسة المتغيرات التالية:

1. المتغير المستقل: تمثل في "العلاقات التركية - الإسرائيلية" فـان أي تغير فيه أو في قيمته سيؤدي بالتالي الى تغير في قيمة المتغير الآخر، وهنا تركز الدراسة على مدى تأثير هذا المتغير علـى غيـره مـن المتغيرات.
2. المتغير الثابت: وهو ما أثر عليها من خلال توجهات حزب العدالـة والتنمية برؤيته الجديدة نحو الدور الجديد للدولة التركية فـي الإقلـيم وإعادة صياغة العلاقات السياسية مع دول الجوار الجغرافي.

**ثالثا: منهجية الدراسة:**

بناء على مشكلة الدراسة وأسئلتها الرئيسية وللوصول الى نتائج موضـوعية ودقيقة فقد روعي استخدام منهج النظام الدولي ومنهج صنع القـرار، وفيمـا يلـي عرض لهذه المناهج:

**1. منهج النظام الدولي**

يعتبر كل من (مارتن كابلن، تشارلز ماكلاند، جورج مودلسكي) من أهم رواد هذا المنهج.

ويعرف النظام الدولي بأنه" شبكة من تفاعلات بين وحدتين أو أكثـر تتـسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحـدات أو بعضها أو كلها مع وحدات أخرى في محيطه، وأهم ما يميز هذا النظام بنيتـه والتفـاعلات بـين أطرافـه"( Waltz, n .Kenneth,-" The Stability of Bipolar World")

ويستند هذا المنهج على مجموعة من اللاعبين وهم هنـا تركيـا وإسـرائيل يتفاعلون ضمن هيكل النظام يخضعون الى قيود مختلفة وعمليـات متنوعـة مـن التفاعلات، وإن الأهداف التي يتوخاها هذا المنهج هو التوصل الى قوانين ونمـاذج متكررة في كيفية عمل هذا النظام وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها، وكـذلك التوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطـور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل الى آخر، وهو مفيد من أجل المساعدة في تحليل سلوك الدول( توفيق: 2000: 103-104).

يعتبر منهج النظام الدولي مناسباً لموضوع الدراسـة لأنـه يـصلح لتحليـل العلاقات الدولية نظراً للمزايا التي يقدمها، ويتسق مع المشكلة البحثية التـي تعنـى الدراسة بالإجابة على تساؤلاتها لما يحتويه على جملة من المزايا قادت الباحث الى استخدامه.

انطلاقاً من حقيقة أن هذه الدراسة معنية بتفاعل النظامين التركي والإسرائيلي في إطار تفاعلات أوسع مع منطقة الشرق الأوسط ومع دول كبرى وقوى دوليـة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يؤكد الترابط والتداخل بين متغيـرات الدراسة، ومن هنا فإن نقطة البدء في دراسة أثر العلاقات التركيـة - الإسـرائيلية على الأمن القومي العربي بناء على حالة الدراسة تكمـن فـي الـوعي لطبيعـة التغييرات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، نظراً لتأثيراتها علـى مـستوى العلاقة بين تركيا وإسرائيل ودول منطقة الشرق الأوسط، حيث تبرز هنا التغييرات المستجدة على السياسات الخارجية للدول.

**2. منهج صنع القرار:**

يعرف ريتشارد سنايدر عملية اتخاذ القرار بأنها العملية التي ينتج عنها قـرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها، وذلك بهدف التواصل مستقبلا الى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات(مقلد: 1985: 371)، بذلك عملية صنع القرار هي جملة من التفاعلات بين صناع القرار والقوى المحيطة والتي تؤثر على عملية التوصل لبديل محدد لمشكلة ما عبر عملية التفاعل مع القوى الأخرى باعتبار أنـه

إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين التعرف على العوامل والمتغيـرات التـي تشكل عناصر الموقف الذي عبره يتخذ القرار.

عملية صنع القرار تعكس منافسة وصراع ومساومة وتعـاون بـين عناصـر وبشأن اختيار بديل معين من مجموعة بدائل، وينظر كل طرف الى البديل الأمثـل عبر مصالحه، وبيئة صناعة القرار سواء كانت نفسية أو عملية تؤثر على صناعه، وتحد من سلطاته وتفرض عليه قيود، وتقسم البيئة العملية الـى قـسمين (شـلبي: 1997: 161-162):

1- بيئة داخلية: تشير الى الأوضاع الداخلية من أبنية اجتماعية، وانـساق ثقافيـة، وقيمة وتنظيمات سياسية، ومكونات اقتصادية، وطبيعة النظام السائد والـرأي العام وتأثيراته والعلاقات بين الدولة والمجتمع.
2- بيئة خارجية: وتشمل كل العناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى.

**كيفية توظيف المنهج:**

تحاول إسرائيل تحسين علاقاتها مع تركيا لتنفيذ مخططاتها ولضمان وجـود دعم داخل الإقليم، في حين أن صانع القرار التركي يرى أن تحالفه مـع إسـرائيل يهدد دوره في المنطقة جراء سخط دول المنطقة خاصة العربية والإسلامية من هذا التحالف، وبهذا فان الأطراف تركز بعملية صنع القرار على دراسة موقفهـا مـن الطرف الآخر الأمر الذي يحتاج لتحليل يشمل المتغيرات التي تؤثر في العلاقـات، عبر تحليل سياسة الدول تجاه بعضها وتوجهاتها الجديدة.

**سابعاً: حدود الدراسة**

**الحد الزماني:**

تركز هذه الدراسة على العلاقات الخارجية التركية منذ صعود حزب العدالـة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في 2002م وحتى أزمة أسـطول الحريـة عـام 2011م، مع الرجوع الى الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية.

**الحد المكاني:**

تتناول الدراسة دولتين هما تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية والاسلامية.

## 2.2 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب متعـددة وهـذه الدراسات منشورة في كتب ومنها أبحاث دورية وأخرى عالمية.

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

دراسة (حيدر، 2009) مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل: دراسة تـرتبط إسرائيل بتركيا من خلال العلاقات المتميـزة ويجمـع بينهمـا تعـاون عـسكري ومخابراتي وثيق ومستقر بدأ مع تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين عام 1992، واستطاع أن يصمد رغم كل التغييرات السياسية التي طرأت منذ ذلك الحين علـى الساحة الإقليمية وعلى السياسة الداخلية التركية مع تبدل الحزب الحاكم فـي تركيـا وصعود نفوذ التيارات الدينية والقومية في هذا البلد.

تشكل هذه الدراسة جولة في العمق في تاريخ العلاقات التركية – الإسرائيلية كما تقدم مقاربة لمستقبل هذه العلاقات بالاستناد الى طبيعة المصالح الإستراتيجية التـي تجمع بينهما، والتي تهتم في مقدمتها بما يُسمى ب" نظرية الأطراف" التـي طبعـت السياسة الخارجية الإسرائيلية في الخمسينات والستينات والتي تشجع علـى إقامـة علاقات متينة مع دول بعيدة تستطيع إسرائيل بواسطتها تخطي عداء الدول العربيـة المجاورة لها، ورغم التحسن الذي طرأ على العلاقات الإسرائيلية – العربيـة فـي التسعينات لا سيما بعد انعقاد مؤتمر السلام في مدريد عام1991، فإن هذه النظريـة مازالت صالحة، الأمر الذي يفسر العلاقات الجديدة الى سعت إسرائيل التي توطيدها مع كل من أنقرة ونيودلهي.

دراسة (كلاين، 2003) ترجمة شيرين فهمي، بعنوان "تركيا الأوروبيـة هـل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية قضايا سياسية". تناولت هذه الدراسـة الإسـتراتيجية التركية بالتركيز فيها على انفراج العلاقات التركية - الأوروبية بعد ثلاثين عام من الانتظار مصحوبة بالأمل تارة وبخيبة الأمل تارة أخرى، حيث منحت تركيا الضوء الأخضر لتصبح عضو كاملاً في الإتحاد الاوروبي إلا أن هذا القبول لـن يتحقـق بسهولة إذ يتعين على تركيا خوض العديد من الاختبارات التي تثبت لدول الاتحـاد حسن السيرة خاصة في مجال طائرات الاستطلاع الصغيرة بدون طيـار لمحاربـة

حزب العمال الكردستاني شمال العراق على الرغم من أن الجيش التركـي يحـاول تنويع مصادره من السلاح ولم يعد يعتبر تل أبيب البديل الأفضل.

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات العربية الحديثة التي تحـاول تحليـل تطور العلاقات بين البلدين في ضوء المتغيرات الداخلية علـى الجانـب التركـي والإسرائيلي، والتحولات في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2006، حيث أن هـذه العلاقات قد شهدت تحولا مهما يعكس حجم التدهور الذي وصلت إليه العلاقات بين الدولتين من التدهور على المستوى السياسي، وخصوصا بعدما ما وصلت إليه مـن تراجع بعد حرب غزة والاعتداء على لبنان، من خـلال تحليـل التـأثيرات علـى المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على العلاقات التركية -الإسرائيلية خلال فترة الدراسة، وطبيعة مستوى العلاقات السياسية بين تركيا وإسـرائيل خـلال الفتـرة (2010-2000)

دراسة (الخماش، 2010م)، حيث تناولت فيه دراسة شاملة للعلاقات التركيـة الإسرائيلية من أهدافها وأبعادها ودوافعها وتطورها التاريخي،وتأثير البيئة الخارجية على العلاقات من خلال الاستعراض دور الدول الكبرى والدول الإقليمية بالتـأثير، وتأثير العلاقات التركية - الإسرائيلية على المنطقة العربية التـي تتعلـق بـالأمن القومي والقضية الفلسطينية، واستعرضت كذلك الدراسة التحديات التي تواجه كـل من الطرفين التركي والإسرائيلي فيما يتعلق بالشأن الداخلي واستـشرقت الدراسـة بعض سيناريوهات للمستقبل.

دراسة (الحمـصي، 2003)، بعنـوان "العلاقـات التركيـة -الإسـرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية" فتناول بها الجذور التاريخية للعلاقـات التركيـة الإسرائيلية وتطورها عبر فترة من الزمن من خلال استعراض أرقـام ومعطيـات تاريخية، وبحث في المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيراتها على العلاقات، والأحداث والتطورات الداخلية المؤثرة على العلاقة بين الطرفين اتجاه بعضهما، وقام بالبحـث بالنظرة الأمريكية للمنطقة وسياساتها التقسيمية للمنطقة ومـن ثـم درس التحـالف التركي الإسرائيلي عام 1996، من أبعاده وأهدافه ودوافع كل طرف وانعكاسه على المنطقة العربية ونظرة استشرافية للمستقبل.

دراسة (أبو الحسن: 2009) بعنوان "العلاقات التركية - الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار والتي استعرضت العلاقات التركية -الإسرائيلية من خلال فترات متفاوتة بين التأرجح والاستقرار، واستعرض جذور العلاقة من بداية الموقف العثماني للتواجد الإسرائيلي في فلسطين.

دراسة (الأسطل والنجار، 2011) بعنوان "العلاقات التركية -الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي (فترة التسعينات من القرن العشرين)" التي ركزت على التحالف العسكري بين البلدين من خلال استعراض العوامل المحفزة لإقامة هذا التحالف للبلدين، وتحدثت عن مضمون التحالف ومستوى الذي وصل إليه من خلال بيان طبيعة هذا التحالف.

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات ومقارنتها بهذه الدراسة تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1- معظم الدراسات السابقة لم تكن شاملة للفترة الزمنية التي تقوم عليها هذه الدراسة، الى جانب أن هذه الدراسات تناولت طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية بعيد عن دور حزب العدالة والتنمية وأثر صعوده للسلطة، وأثره في تغير التوجهات الخارجية التركية نتيجة اعتماد سياسة خارجية جديدة تقوم على مبدأ العمق الاستراتيجي وتصفير المشكلات.
2- إن هذه الدراسة تناولت الدور الجديد الذي تسعى تركيا تحقيقه في الشرق الأوسط من خلال تقاربها مع الدول العربية، وعرضت الدراسة أثر العلاقات التركية -الإسرائيلية على الأمن القومي العربي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية خلال 2002-2011.

# الفصل الثالث

# تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية

## 1.3 نشأة وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية:

### أولاً: نشأة العلاقات التركية اليهودية تاريخياً:

كان اليهود مجتمعاً داخل الإمبراطورية العثمانية، حيث يعودون في وجـودهم في بيزنطة، وكانت منطقة بحر قزوين والتي خضعت لدين المسيحية (البيزنطيـة) منعت اليهود من ممارسة ديـنهم وعـاداتهم، وبقيـت إلـى أن سـقطت وقامـت الإمبراطورية العثمانية، والتي كفل بها العثمانيون لليهود الحرية الدينية وعاشوا في ظل السلطان مراد الأول ومحمود الأول ومراد الثاني 1326-1421م، وتساووا في بعض الحقوق مع العثمانيين في عهد مراد الثاني الذين أطلقوا عليه اسـم (الرجـل الإنساني الكبير) (زهر الدين، 1996: 6).

وقام السلطان أورهان عندما احتل بورصة وجعلها عاصمة للدولـة العثمانيـة بتشجيع اليهود على التملك فيها، حتى توسعت الإمبراطورية في جميع الاتجاهـات، فوصل عدد اليهود في تركيا عام 1477م لما يقارب 11% من عدد سـكان الدولـة خلال الهجرات الأولى (النعيمي، 1998: 43). أما الهجرة الثانيـة فكانـت أكبـر الهجرات في التاريخ اليهودي، وهي هجرة يهود إسبانيا عام 1492م بعـد انتهـاء الحكم الإسلامي للأندلس، فوقع اليهود في إسبانيا تحت أمرين إمـا تغييـر الـدين اليهودي أو النفي الذي خيرهم فيه الملك الأرغوني فرديناند، فتوجه نحو 300 ألـف يهودي نحو إيطاليا والمغرب والدولة العثمانية، فكان وصل الأخيرة ثلث المهاجرين تقريباً، وازداد عدد اليهود في تركيا عام 1527م عندما نقلهـم الـسلطان سـليمان القانوني إلى مدن رئيسية للدولة العثمانية، بعد أن رأى حالتهم السيئة عندما اقـتحم المجر بعد فتح حصن شو كزيم ووجد الجماعات اليهودية تعاني من الفقر والحيـاة السيئة، فقام بمساعدتهم ونقلهم للمدن الرئيسية في الدولة العثمانيـة كالقـسطنطينية وأزمير وغيرها من المدن، وبذلك أصبحت اسطنبول أكثر مراكز تجمع اليهود (نور الدين، 1997: 177).

وزاد تجمع اليهود واستفاد العثمانيون من الخبرات التي قدموها علـى صـعيد الصناعة والتجارة والطباعة، خاصة في ظل حكم السلطان سليمان العظـيم 1520-1566م، حيث عين السلطان أحد اليهود في منصب المتحدث باسم الطائفة اليهودية، وكذلك كان أغلب أطباء السلاطين العثمانيين من اليهود، وبهذا اعتبر القرن السادس عشر بمثابة (العصر الذهبي)، أو (الحقبة الذهبية) من تـاريخ اليهـود فـي تركيـا واسطنبول كإحدى أهم مدن اليهود في العالم. (العلي، 1997: 323).

وبعد القرن السابع عشر بدأ التحول العكسي في العلاقات العثمانية اليهوديـة، وتراجع الدور الارتقاني اليهودي، وأصبحت هذه المرحلة تسمى بالعد العكـسي أو الانحطاط، ونهاية الحقبة الذهبية، وكل هذا التحول ظهر حينمـا بـرزت حركـات التحرر اليهودية ودعت اليهود إلى الهجرة اليهودية "للأرض الموعودة" في فلسطين، حيث وصل الأمر عند بعض السلاطين مثل مراد الثالث أن قال (ما الذي يحصل لو قطعت رؤوس جميع هؤلاء؟) (نور الدين، 1997: 178).

توجه اليهود الغربيون باهتمامهم نحو الدولة العثمانية خـلال فتـرة 1831-1840م نتيجة الاهتمام والامتيازات والتسهيلات التي حصلت عليها الدول الأوروبية من قبل الدولة العثمانية، فانطلقت الدعوات لليهود للهجرة، وفي عام 1860م كـان يهود ألمانيا أول من يهاجر إلى فلسطين (نتشة، 1991: 97).

وأقام اليهود المستعمرات لدولتهم الدينية بعد تلـك الهجـرات إلـى أن جـاء السلطان عبد الحميد ومنعهم من الإقامة بفلسطين ورحب فـيهم ببـاقي الأراضـي العثمانية لأنهم مضطهدين وليس لإقامة دولة دينية، وأصدر قـراراً بمنـع اليهـود الأجانب من دخول القدس، إلا أن ضغوطات خارجية من الدول الأوروبيـة التـي كانت تضغط عليها كذلك الجماعات اليهودية جعلته يعدل عن هذا القرار وأعطـى أذناً لدخولهم لمدة ثلاثة أشهر فقط، إلا أن اليهود استطاعوا بمساعدة بعض الموظفين العثمانيين المرتشين من دخول القدس، إلى أن كشف السلطان ذلـك حيـث كانـت البيانات التي ترسل من موظفي ميناء يافا غير صحيحة التي تبين أعداد اليهود الذين دخولا على فلسطين، وقام بمواجهة الاسـتعمار اليهـودي لفلـسطين حيـث زاد

الإجراءات المواجهة للاستعمار محاولاً إنهاء المخططـات الاسـتعمارية (نتـشة، 1991: 95).

ومع بداية القرن التاسع عشر منح اليهود في الدولة العثمانية حقوق تساوت مع حقوق العثمانيين أنفسهم بما فيها المساواة في حرية تكوين التنظيمات، بالرغم مـن المعاملة الطيبة التي عاملهم بها السلطان عبد الحميد الثاني إلا أن اليهود لعبوا دوراً مهماً في الإطاحة به وخلعه عام 1909م، عندما وجدوا تمييزاً منه بـين اليهوديـة والصهيونية كحركة سياسية، كونها كانت تنظر لإحدى ممتلكات الدولـة العثمانيـة، وخصوصاً بعد رفضه بيع فلسطين عندما طلب منه ذلك هرتزل مقابل مبالغ ماليـة لسداد ديون الدولة العثمانية (العلي، 1997: 323).

شغل اليهود مناصب مهمة على الساحة السياسية، مثل وزير المالية وكـانوا يقومون بإضعاف الدولة العثمانية، ويؤثرون في الأحداث السياسية في الدولة، بهـذا سيطروا على كثير من المواقع المهمة للدولة، وبالتواطؤ مع جمعية الاتحاد والترقي وعندما رأوا أن الدولة العثمانية بأمر السلطان عبد الحميد الثاني تقف حاجزاً أمـام تحقيق آمالهم في إقامة دولتهم في فلسطين، أطاحوا بالسلطان عبد الحميـد الثـاني، ومن ثم سيطروا على موارد الدولة، واستغلوا مناصبهم التي ساهمت في الاستيطان اليهودي في فلسطين. (أحمد، 2000: )

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وحينما أخذ الضعف يـدب في أوصال الإمبراطورية العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى فـي ظـل انضمامها إلى دول الوسط ألمانيا والنمسا، ودخول العرب إلى جانب الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا، وسميت الدولة العثمانية آنذاك برجل أوروبا المريض، وأصـبحت الدول الأوروبية تتسابق لتقسيم تركة الرجل المريض، وفي عـام 1916م وقعـت اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت الأراضي العثمانية منطقة بلاد الشام والعراق بـين فرنسا وبريطانيا، وفي هذه الأثناء سعت المنظمة الصهيونية لكسب الود البريطـاني في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعد العرب بحريتهم واستقلالهم، أعلن وعد بلفور عام 1917م الذي هو تجسيد للمشروع الصهيوني بإنشاء وطن قومي لليهـود فـي فلسطين.

ونظراً لهزيمة دول المحور في الحرب العالمية الأولى ومنهم الدولة العثمانية وألمانيا والنمسا، قررت الدولة العثمانية توقيع معاهدة صلح مع إنكلترا، فقامت بريطانيا بتفويض زعماء الصهيونية بالتفاوض مع الأتراك، وفي عام 1919م قامت بريطانيا بتوقيع اتفاقية سيفر مع الدولة العثمانية، والتي منحت اليهود، حقهم في تنفيذ وعد بلفور وتنازلات به تركيا عن فلسطين نهائياً للحركة الصهيونية (درويش، 2002: 122).

وبعد اتفاقية سيفر وتخلي الدولة العثمانية عن أراضيها انخفضت شعبية السلطان محمد السادس بين الأتراك، وسرعان ما تحركت جمعية الاتحاد والترقي وقامت في عام 1922م، بإلغاء منصب السلطان، وفي عام 1923م وقعت تركيا اتفاقية مع دول الحلفاء التي وضحت حدود تركيا.

وحينما أعلنت الجمهورية التركية برئاسة كمال أتاتورك عام 1923م كأول رئيس لجمهورية تركيا وفي عام 1924م أنهى أتاتورك كافة مظاهر الخلافة الإسلامية الذي وقع على اتفاقية لوزان عام 1923م التي وضع شروطها دول الحلفاء وكانت: (الصلابي، 2004: 551)

1. عدم مطالبة تركيا بالأملاك السابقة
2. قطع كل صلات تركيا بالإسلام.
3. إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءً تاماً.
4. إخراج الخليفة عبد الحميد الثاني آخر الخلفاء العثمانيين، وأنصار الخلافة والإسلامي من البلاد ومصادرة أموالهم.
5. اتخاذ الدستور المدني بدلاً من دستور تركيا القديم.

وبهذا قام كمال أتاتورك بالقضاء على جميع مظاهر الإسلامية في تركيا، وأعلن العلمانية وأبعد الدولة عن الإسلام، وقام بتأسيس حزب الشعب الجمهوري واتجه الدولة نحو الغرب.

وتعهد مصطفى كمال أتاتورك بإيجاد جو مناسب للتجمعات اليهودية في تركيا، وقام أتاتورك بجلب رجال العلم اليهود الفارين من الهجوم النازي الألماني، وهو ما اعتبر أنه أهم خطوة بالنهوض بالجامعة التركية عام 1933، إلا أنه قال في 27

يوليو 1937م في حق اليهود (أنه يتوقع قيام دولة لليهود في منطقة الشرق الأوسط، لكنها لن تستطيع أن تمس فلسطين، وأن الأتراك لن يقبلوا احتلال اليهود لتلك المنطقة، وأننا سوف نمنع أي نفوذ يهودي أو نصراني يمكن أن يمس منطقة الأراضي المقدسة التي تحمل في طياتها آثار الرسول صلى الله عليه وسلم ولدينا لذلك جيش ضخم). (نتشة، 1991)

وخلال الفترة بين تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك وأواخر الحرب العالمية الثانية، أخذ ينظر إلى اليهود على أساس التعصب، من باب النزعة الطورانية، واعتبر اليهود كجسم غريب في المجتمع التركي وفرضت عليه ضريبة الأفراد، وكانوا يدفعونها للدولة التركية، وكانت هذه أكبر الضريبات التي وجهت لليهود في تركيا، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1944م، ألغيت عنهم هذه الضريبة، إلا أنها بقيت بأثر في الجاليات اليهودية وجعلتهم يدخلون في صفة الإفلاس (الجهاني، 1999: 47).

## 2.3 لمحة عن تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية حديثاً:

يعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل إلى عام 1958 عندما تم الاتفاق على التعاون الشامل بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق رسمي ثلاثي باسم (ترايدنت) أي (الرمح ذي الثلاث شعب) بعد أن انضمت اليهما المخابرات الإيرانية (السافاك)، وقد سمح ذلك الاتفاق للموساد بجمع المعلومات الاستخبارية وتتبع حركات ونشاطات الاتحاد السوفييتي سابقاً في تركيا وتدريب العملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل (أحمد، 1990).

وبدأ خبراء إسرائيليون وأتراك منذ أواخر السبعينيات بالتبادل السري للمعلومات حول أهدافهما المشتركة ضد ما يسمى بـ (الإرهاب) ولا سيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان والتي تربط بين منظمة التحرير

الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات التركيـة المناهـضة للـسلطة المركزيـة التركية.

وفي المجال العسكري وقع الجانبان على برامج تعاون بينهما حـول تطـوير الطائرات التركية من نوع (F4) بكلفة مليون دولار عام 1986 وكذلك ما نشر عـن علاقات مستشار الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال وصهره "محمد بايخامـان" مع إسرائيل وقيامه بزيارات سرية عدة لتل أبيب وعقده صفقة شراء قطـع غيـار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات (F16) التركية(الناصري، 1990: 137).

وجاء التعاون التركي الإسرائيلي ذو الطابع الأمني- العسكري في اتفاقية شباط 1996م والاتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان من العام نفسه لتشكل نقلة نوعية متطورة في علاقـات الجـانبين، ويـشكل الـدعم التقنـي العـسكري والاستخباري الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لأن تصبح تركيا قوة عسكرية إقليميـة فاعلة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية في الإبقاء على الخلل في التوازن الاستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل لصالح إسرائيل، وقد تم تـشكيل "المنتدى الأمني للحوار الاستراتيجي" بين تركيا وإسرائيل الذي يدعو إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار التي تهددهما وتحديد سبل مواجهتها ويتضمن ذلك تبـادل المعلومات الأمنية والاستراتيجية التي تحصل عليهـا الأجهـزة الأمنيـة التركيـة والإسرائيلية في القضايا الإقليمية. (معوض، 1996: 127).

ويمتد نشاط هذا الحوار إلى إقامة أجهزة رصد وتنصت إلكترونية على حدود تركيا مع كل من سوريا والعراق وإيران، ورافق ذلك تبادل الزيارات بـين كبـار المسؤولين العسكريين والسياسيين بين الطرفين بشكل مكثف منـذ اتفاقيـة شـباط 1996م والتي تمخضت عن توقيع العديد من الاتفاقيات بخصوص تطوير التعـاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات وإجراء المنـاورات العـسكرية المـشتركة والتصنيع الحربي المشترك وتحديث إسـرائيل للطـائرات والـدبابات والمعـدات العسكرية التركية المختلفة ومن ذلك موافقة الحكومة التركية (السابقة) برئاسة "نجـم الدين أربكان" على إبرام اتفاق مع إسرائيل في كانون الأول 1996 تبلغ قيمته نحـو (632) مليون دولار يقضي بتطوير وتحديث الأجهزة الإلكترونية وأنظمة الملاحـة

والرادار لـ (65) طائرة حربية تركية من قبل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (نور الدين، 1997: 267).

لقد اصبحت تركيا في العقود الأخيرة من القرن الماضي سوقاً مهماً للـسلاح الإسرائيلي وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية الأخرى (الـسبعاوي، 1997: 16) ويقع ضمن خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة إجمالية تبلغ نحـو (67) مليار دولار خلال عقد التسعينيات (الكيلاني، 1998: 5)

وقد تعاقد الجيش التركي مع شركات إسرائيلية في حقول الإلكترونيات لتزويد الجيش التركي بأنظمة الإنذار المبكر والاتصالات المتطورة، فضلاً عن العديد مـن الاتفاقيات العسكرية التي تتضمن تطوير التعاون العسكري بين الجانبين بكافة أشكاله وأنواعه وتزويد إسرائيل لتركيا بمعلومات حساسة عن الأسلحة ومنظومات الـدفاع الجوي السورية.

وبخصوص التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل تم في أنقرة عقد فـي نيـسان 1997 عقد اتفاق "تقدير المخاطر" الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين من تركيا وإسرائيل على نطاق وزراء الـدفاع ورؤساء الأركان، كما تم عقد اتفاقية أمنية بين كل من تركيا وإسرائيل والولايـات المتحدة الأمريكية والتي نصت على تعاون أجهزة المخابرات فـي الـدول الـثلاث لمواجهة ما أسموه بـ "التطرف الديني" والتواؤم مع الساسة الأمريكية في المنطقة إذ تعاني كل من تركيا وإسرائيل من مشكلات أمنية في أكثر من اتجاه، ففـي تركيـا هنالك أولاً الحرب المستمرة بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني منذ عام 1984 الذي لم يقصر ميدانه على المنطقة المرتبطة بعـدد كبيـر مـن المنظمـات (اليسارية) التركية، ولا سيما منظمة "اليسار الثوري" التي قامت بمعظـم العمليـات ضد أهداف أمريكية وغربية إبان العدوان الثلاثيني على العراق فـي عـام 1991، فضلاً عن تصاعد نشاط عمليات المنظمات الإسلامية المتشددة وخاصـة منظميتـي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" فضلاً عن "حزب الله" اللبناني وعملياته المستمرة شـبه اليومية في المنطقة التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان (الرشدان، 1998: 34).

ولم تكن إسرائيل بعيدة عن الفكرة التي طرحتها أنقرة لإقامة "حزام" أو "منطقة أمنية" في شمال العراق كجزء من ترتيبات متفق عليها مسبقاً مع الإدارة الأمريكية للإبقاء على الوضع مضطرباً في هذه المنطقة، فقد نشرت معلومات في تشرين الأول 1997 عن "إقامة إسرائيل" أجهزة تنصت إلكترونية في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنها مقابل مساعدة إسرائيل لتركيا في تجهيز المنطقة الأمنية المعلن عنها مؤخراً في شمال العراق (الرشدان، 1998: 35).

كما نصت إحدى الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين على السماح والدعم التركي لعناصر (الموساد) الإسرائيلي للقيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا والعراق وإيران انطلاقاً من الأراضي التركية (السعيد، 1994: 422)

وقد انعكست التطورات السياسية في علاقات الطرفين أواخر الثمانينات على ارتفاع حجم التبادل التجاري بينهما للعامين (1987-1988) بنسبة (47%) أي أنها ازدادت من (63.90) مليون دولار عام 1987 إلى (367.61) مليون دولار عام 1988 كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من أربع شركات عام 1984 إلى تسع شركات عام 1988م استثمرت مبلغاً قدره (124.1) مليار ليرة تركية منها (658) مليون بالعملات الأجنبية (السعيد، 1994: 432).

وفي التسعينيات من القرن الماضي قطع الجانبات شوطاً كبيراً في اتجاه علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض واعتبر (ميكاهاريش) وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (الأسبق) تركيا سوقاً رائجة للمبيعات الإسرائيلية، وبلغ التعاون مداه في فترة تولي "تانسو تشيلر" لرئاسة الحكومة التركية السابق حيث اصطحبت معها وفداً تركياً كبيراً بلغ عدد أعضاؤه (230) شخصاً خلال زيارتها لإسرائيل في كانون الثاني 1993م ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية اقتصادية وتجارية ونحو عشرين مواطناً تركياً من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا تم فيها إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية الثقافية، مما

أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى نحو نصف مليـار دولار في عام 1996.

ولهذا وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً اقتصادياً ساعدها على حل أزمتها الاقتصادية وبلوغ هدفها في دخول الاتحاد الأوروبي حيث تـرى أن أدائهـا الاقتصادي قد يتحسن جراء تعاونها في مجال السياحة وبيع المياه لإسرائيل وإنـشاء منطقة للتبادل الحر بين الدولتين.

وقد أعلن المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية في أنقرة "إتيان نايه" بـأن تركيـا كغيرها من البلدان بحاجة إلى استثمار رأسمال أجنبية وإن إسرائيل مـستعدة لـذلك وتم تحقيق خطة اقتصادية مهمة بين الجانبين في هذا الاتجاه بتأسيس "مجلس العمل التركي – الإسرائيلي". (الكيلاني، 1997: 134)

## 3.3 الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات التركية الإسرائيلية

تعد التطورات السريعة والشاملة التي تشهدها العلاقات التركية – الإسـرائيلية واحدة من أهم التطورات التي تعنى بالتوازنات العامة داخل المنطقـة، وبوضـعية تركيا داخل المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبالنظر إلى تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل وحتى الآن نجد أن هذه العلاقات تسير على مستويين: يتعلق أحدهما بالحسابات الدولية ويتعلق الآخر بالحسابات الإقليمية.

**أ- البعد الدولي:**

يقع في صلب المقاييس الدولية ذلك التوافق القائم بين محور القوة الدولية الذي يحقق لإسرائيل الظهور بوصفها دولة داخل الوضع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبين اختيار تركيا للمعسكر الذي اضطرت للانضمام إليه بسبب التهديـدات السوفياتية آنذاك، كما كان ظهور إسرائيل على مسرح التاريخ بوصفها قوة إقليمية، نتيجة لدعم المحور الأطلسي (إنكلترا – الولايات المتحدة) في الأساس. أما تركيـا، فقد نجحت في تجاوز التهديد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية باتخاذها القـرار الاستراتيجي في الاتجاه نحو ذاته. وإذ أدت حالة التوازي هذه داخل المحور العالمي إلى جعل تركيا شريكاً إقليمياً حتمياً لإسرائيل، فقد كانت تركيا تـضع دائمـاً فـي

اعتبارها ارتباطات إسرائيل في البنية السياسية الإقليمية، وتأثيرهـا داخـل النظـام الأمريكي على وجه الخصوص. وفي ظل هذا التوازي في المحور الدولي، لعبـت قوة اللوبي اليهودي العالمي دوراً مؤثراً في أن تصبح إسرائيل عنصر ضغط علـى القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أكثر من كونهـا دولـة قوميـة ذات صبغة إقليمية.

وعند النظر من هذه الزاوية، نجد أن العلاقات التركية- الإسرائيلية قد اتسمت بخصوصية تبادلية مع العلاقات التركية- الأمريكيـة، فقـد أدت فعاليـات اللـوبي اليوناني والأرمني ضد تركيا إلى سعي تركيا إلى الحـصول علـى دعـم اللـوبي اليهودي، باعتباره عنصراً موازناً. وأبدى اللوبي اليهودي بدوره اهتماماً بتوظيـف هذا الدور التوازني على نحو يفتح الطريق أمام العلاقات التركيـة – الإسـرائيلية. (عطايا، 1992)

ووفر التأثير الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة، والقوى المنتميـة للمعـسكر الغربي باعتبارها عناصر دعم جانبية، عنصر ضغط ملموس في علاقات تركيا ذات الصبغة الإقليمية مع إسرائيل. أدى الضغط المزدوج من مطالب الدول العربية فـي المنطقة من ناحية، وتأثيرات المعسكر الغربي، من ناحية أخرى، إلى قيـام تركيـا بالبحث عن التوازن في سياستها الإقليمية. وتثير التعرجات السياسية لسياسة تركيـا الخارجية خلال عقد الخمسينيات الانتباه، لا سيما عند تـصاعد ضـغوط الاتحـاد السوفياتي وتهديداته الاشتراكية التوسعية في المنطقة، التي أدت بدورها إلى ارتفـاع قيمة الدعم من قبل المعسكر الغربي. وفقاً لمقتضيات المعيـار العـالمي، تـأثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية بسبب التوترات التي تعرضت لها العلاقات التركية- الأمريكية، التي بدأت مع أزمة قبرص عام 1964 وخطاب جونسون، ثم تصاعدت في منتصف السبعينيات مع الحظر الأمريكي. في تلك الفترة، أقامت تركيا علاقـات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي. كما أدى إقصاء إسرائيل بعد حرب 1967 من قبل معظم الدول غيرا لغربية، وفي مقدمتها دول معكسر عدم الانحياز، وليس من قبـل الدول العربية فقط، إلى انتهاج تركيا سياسة متأنية في علاقتها بإسرائيل . واكتسبت علاقة تركيا بإسرائيل مزيداً من الشفافية مع الأزمة النفطية، وبعد إعلان إسـرائيل

القدس عاصمة أبدية لها، خفضت تركيا من علاقتها الدبلوماسية مع إسـرائيل إلـى مستوى سكرتير ثاني. (دورتي، وبالتسغراف، 1995)،

اكتسبت الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب البـاردة صـفة القـوة العظمـى الوحيدة، وأفصحت عن هذه الصفة في الشرق الأوسط من خـلال طـرح مفهـوم "النظام العالمي الجديد" وبهذا عملت على ترسيخ تصور بأن ثمة بناء جديداً سيجري إنشاؤه في منطقة الشرق الأوسط في ظل هذا النظام العالمي الجديد. ولد هذا الطرح زخماً من التوقعات والسيناريوهات المتعلقة بأن ثمة دولتين من دول الشرق الأوسط ستصبحان دولاً محورية في النظام الجديد هما تركيا وإسرائيل؛ فقد استمرت علاقة هاتين الدولتين التحالفية مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة دون انقطاع، بالرغم مما شابها من مشكلات بسيطة، وقد أدت نتائج عملية الـسلام فـي الـشرق الأوسط ادت الى إنهاء المقاطعة الدولية لإسرائيل. إلى أن تتصرف تركيا بمزيد من الحرية في علاقاتها مع اسرائيل بعد فترة لم تتضح فيها بشكل عام طبيعة العلاقـات بينهما، سيما وأن وضع الضغط المزدوج تعرضت له تركيا أثناء الحرب الباردة في الاعتبار. أما إسرائيل فقد انطلقت نحو تحقيق انفتاح دبلوماسي واقتصادي- سياسي، من أجل تطبيق استراتيجيتها الجديدة، وذلك من خلال تعميق علاقتها مع الدول التي تعاملت معها في إطار مواز لخياراتها الدولية الأساسية في مرحلة الحرب البـاردة. ومن ناحية أخرى تبنت إسرائيل سياسة فعالة، لاسيما في النطاقـات التـي خلفهـا الاتحاد السوفياتي، وهو ما أدى إلى ترسيخ الاعتقاد بأن إسرائيل ستتعاون مع تركيا، التي تبدي اهتماماً استراتيجياً طبيعياً بالنطاقات ذاتها، ضمن المحور الأمريكي وفي المناطق خارج الشرق الأوسط أيضاً. (أوغلو، 2011: 455).

تحدث مظاهر مثل هذه التحالفات الاستراتيجية المستقرة الـساكنة فـي نظـام العلاقات الدولية- الذي تصنعه قوى دينامية وأنشطة تكتيكية سريعة ومرنة- تـأثيراً من شأنه تضييق ساحة التحرك أمام الدول النامية. فعندما يقـوم اللاعبـون الـذين يتصرفون بمرونة تتجاوز ذلك الوضع في علاقات التحالف لديهم بفـتح سـاحاتهم، تضييق السماحات المتاحة للاعبين الذين يقومون بأنشطة علنية صاخبة. وقد ظهرت نتائج مشابهة لذلك في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ففي بداية تعمق علاقاتهما، بدا

ذلك التوجه مناسباً لكل منهما من حيث الخيارات الدولية ثم أخذ مع مـرور الوقـت يشكل تبعات بديلة بالنسبة للعلاقات مع اللاعبـين الـدوليين والإقليميـين. وإن أدت الإمكانات التي وفرتها هذه العلاقة إلى فتح مجالات جديدة بالنسبة لإسرائيل، فإن ما تتسم به هذه العلاقات من بعد علني ورسمي وأيديولوجي في بعض الأحيـان، أثـر سلبياً على علاقات تركيا الأخرى. أدى ذلك إلى التقارب، الذي تمت صياغته فـي مثلث الولايات المتحدة- إسرائيل- تركيا إلى بروز تحفظات على علاقات تركيا مع قوى دولية أخرى، في مقدمتها الاتحاد الأوروبي، ثم الصين وروسيا. ومن ناحيـة أخرى، أخذ ذلك الترابط الدبلوماسي الذي يتصف بالسكون يشكل عبئاً على علاقات تركيا مع دول آسيا وإفريقيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي علـى وجـه الخـصوص. (أحمد، 2000)

**ب- الاستراتيجية الإقليمية الإسرائيلية وعمليـة الـسلام فـي الـشرق الأوسـط والعلاقات التركية – الإسرائيلية:**

كما سبق أن أكدنا في القسم الذي تناولنا فيه وضعية إسرائيل في المنطقة، فإن إسرائيل التي تشعر بأنها باتت حبيسة شريط ضيق في المنطقة، وتواجه أزمة أمنية خطيرة، وضعت تلك الحقيقة في بؤرة معاييرها الاستراتيجية، وحددت ثلاثة شروط أساسية من أجل تأمين وجودها وتأثيرها في المنطقة. (سعيد، وياسين، 2010)

1. الحصول على الدعم الأمني الدولي، والأساس الشرعي والقانوني.
2. الحصول على الدعم الفعال من ا لقوى غير العربية في الشرق الأوسـط، أو على الأقل تحييدها إزاء مشكلة الشرق الأوسط، التي تبدو للوهلـة الأولـى مشكلة عربية – إسرائيلية.
3. التحكم في إيقاع التوازنات بين الدول العربية، من خلال المناورات التي من شأنها الحيلولة دون تحول الدول العربية إلى معسكر واحد.

تحقق الشرط الأول، الذي تناولنا فيه إطار البعد الدولي مـن خـلال الـدعم الأمريكي الفاعل وتوجيه الولايات المتحدة للمنظمة الدولية لتعزيـز هـذا الـدعم؛ واستخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو (**الفيتو هو الاعتراض على أي قـرار يقـدم لمجلس الأمن حق دون إبداء أسباب، و يمنح للأعضاء الخمس دائمي العضوية في**

**مجلس الأمن، وهم:روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحـدة.)** حيال كثير من قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل، مؤشر واضح على ذلك. ويعتبر الشرط الثاني عنصراً مهماً في سياسات إسرائيل منذ إنـشائها حتـى الآن. فحلـف الإطار الخارجي (Periphery Pact) الذي طورته إسـرائيل عقـب قيامهـا، كـان يستهدف إقامة علاقات تعاون وطيدة مع الدول غير العربية التـي تحـيط بالـدول العربية مثل إيران، وتركيا وأثيوبيا، ذلك التعاون الذي كان الهدف من زيـارة بـن غوريون غير الرسمية لتركيا آنذاك، بات مقياساً دأبت إسرائيل على وضـعه فـي اعتبارها دائماً. كما أن لهذه المقاربة أثرها أيضاً في علاقات التقارب التي قامت بين إسرائيل وإيران في عهد الشاه. وقد حملت الخلافات التي عاشتها تلك الـدول مـع الدول العربية أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل، نظراً لأن هذه الخلافات التي عاشتها تلك الدول مع الدول العربية أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل، نظراً لأن هذه الخلافات أتاحت لإسرائيل ساحة مناورة إقليمية. وبالرغم من أن التطورات التي برزت مـع سقوط نظام الشاه في إيران أدت إلى إضعاف جهود إسرائيل لإقامة توازن إقليمي، فإن إسرائيل لم تواجه خطراً إقليمياً شاملاً، وذلك لنجاحهـا فـي اختـراق مـصر دبلوماسياً من خلال معاهدة كامب ديفيد. وتحمل العلاقات التي طورتها إسرائيل مع الدول غير العربية أهمية كبرى من حيث إمكانية تشكيل سياسات إقليميـة مـستقرة نسبياً، لاسيما في الفترات الانتقالية التي تحكمها مقاييس أكثر دينامية. فتقدم إسرائيل بخطى ثابتة نحو مزيد من التعاون المرحلي مع تركيا، من خلال استغلال الوضـع الذي وجد مع حرب الخليج وعملية السلام في الشرق الأوسط، يمثل تطوراً ملائمـاً لأقصى درجة، وهو تطور يعبر عـن اسـتمرارية فـي الإسـتراتيجية الإقليميـة العامة.(Alexander, 1950)

وأما الشرط الثالث لهذه الاستراتيجية الإقليمية المتعلق بأن لا تـصبح الـدول العربية معسكراً واحداً، فقد تحقق من خلال الديناميات الداخلية للـسياسة العربيـة، والاستخدام الفعال للروابط الدولية، والخلافات الثنائية القائمة بين الـدول العربيـة، استطاعت إسرائيل توجيه ديناميات آليات المثلث بواسطة انتهاج دبلوماسية مـؤثرة لأقصى درجة واستخدام قوة السياسة الواقعية عند اللزوم. وهناك العديد من الأمثلـة

المدهشة التي يكتظ بها تاريخ العلاقات التي أقامتها إسرائيل مع الدول العربية، كل على حدة. ويحتوي هذا المسار على تجارب جديرة بالانتباه مثل ديمومة عناصر الارتباط الإسرائيلي بإنجلترا والولايات المتحدة في السياسات الإسرائيلية حيال الأردن والمملكة العربية السعودية؛ والدبلوماسية متعددة الخيارات، التي تم تطبيقها أثناء عملية جذب مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، اللتين كانتا تحتلان موقع الريادة في السياسة العربية في المرحلة السابقة، إلى دائرة العلاقات المباشرة مع إسرائيل، وتهميش دور بعض الدول العربية أمام التكتلات المضادة التي تضم بعض الدول العربية الأخرى، مثل مصر عبد الناصر التي شكلت قوة كاريزمية قادرة على إطلاق تحركات جماهيرية في العالم العربي، وعراق صدام في أواخر الثمانينيات. (الخماش، 2010)

كما أوجدت العلاقات التركية – الإسرائيلية، التي تقدمت بسرعة فائقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تاثيرات عززت هذه المرتكزات الثلاثة بالنسبة لإسرائيل، فدخول تركيا، وهي واحدة من أهم القوى في المنطقة، في علاقات وثيقة مع إسرائيل دعم جهود إسرائيل الرامية للحصول على الشرعية الدولية. وكان دخول دولة غير عربية واقعة في المحيط الخارجي للشرق الأوسط في تعاون استراتيجي مع إسرائيل وتولد مناخ عداء لتركيا في أوساط الرأي العام العربي لفت الانتباه إلى أن ساحة الخلاف في الشرق الأوسط، الذي يموج بالمشكلات لا تتمثل فقط في العلاقات الإسرائيلية- العربية، بل أن من الممكن أن يحدث تدهور مشابه في العلاقات التركية- العربية أيضاً. وعند النظر من حيث الشرط الثالث، نجد أن الموقف حيال تركيا، قد أدى إلى نشوب خلافات تكتيكية جديدة بين الدول العربية، انعكست على قمة القاهرة. وفي المقابل سعت تركيا إلى الحيلولة دون أن تؤدي هذه العلاقات إلى تضييق ساحاتها، فأكدت وبإصرار على أن علاقاتها مع إسرائيل ليست موجهة ضد أي طرف ثالث. بيد أن تطور هذه العلاقات على نحو سريع وشامل، حال دون تجاوز ردود الفعل المناهضة لتركيا. (توفيق، 2000)

ومن الواضح أن هذه العلاقة اتسمت بصبغة تكتيكية موجهة ضد سوريا، التي تدعم حزب العمال الكردستاني وتحاول تشكيل علاقات مع اليونان في مواجهة تركيا

وقصد بها أ يضاً تعزيز العمليات الاستخباراتية التركية المضادة للإرهاب، وتـوفير إمكانات جديدة لمشروعات التحديث العسكري التركي. وبالرغم من الكم الكبير مـن الجهود، إلا أن تركيا لم تُحل دون تضييق ساحة المناورات الدبلوماسية التركية فـي المنطقة حتى نهاية عقد التسعينيات. كما أن الضغوط المحتملة من الـدول العربيـة اليوم، تدفع دولاً عربية عدة إلى ترك مسافة في علاقاتها مع تركيا. وينسحب هـذا الوضع على دول أخرى أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث لم تتمكن تركيا في الاجتماع الأخير للمنظمة من الحصول على أي دعم تقريباً لتأييد مرشحها لتولي مقعد الأمانة العامة للمنظمة، وهذا أحد النتائج المهمة للمنـاخ الـسيكولوجي الـذي أوجدته علاقاتها مع إسرائيل. (الرشدان، 1998)

وكما أن هذه العلاقة لم تحقق لدولة مثل تركيا وهي من الـدول ذات العمـق التاريخي والجغرافي في المنطقة، دوراً فعالاً في عملية السلام بالشرق الأوسط، فقد أدت إيضاً أن أن تبدو تركيا وكأنها عنصر مهم في هذه العملية. كانت الوسيلة التي يمكن لتركيا أن تحتوي بها التوترات التي شهدتها من الدول الأخرى فـي المنطقـة خلال المرحة الأولى من العلاقت التركية- الإسرائيلية، أن تحتل تركيا موقعاً ذا ثقل دبلوماسي لدى كل من الطرفين، أي العرب وإسرائيل، إلا أنها لم تتمكن أيضاً مـن تحقيق ذلك. إضافة إلى ذلك، لم يكن لتركيا من دور مركزي في الاجتماعـات ذات المحتوى الاقتصادي والسياسي المتعلقة بإعادة بناء الشرق الأوسط، ولم تظهر حتى في موقع من يستشار بخصوص مباحثات السلام.

ومن الصعب في هذا الصدد القول بأن الوضع الملائم الذي تطور بعد لقاءات باراك- عرفات في يوليو/تموز 2000 قد ساعد على تقييم الموقف التركـي تقييمـاً جديداً. والواقع أن إعادة بناء الشرق الأوسط ومكانة العلاقات التركية – الإسرائيلية في هذا البناء تشمل عناصر تتطلب فعلاً إعادة التقييم. أول هذه العناصـر، ظهـور صورة الدور التركي، في فترة ما بعد حرب الخليج وفي علمية السلام في الـشرق الأوسط وجهود إعادة بنائه، وكأنه قد حصر في ملفات القضايا الأمنية. ويضع مثل هذا الموقف تركيا فعلياً خارج الدائرة، لاسيما فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية. شاركت تركيا في دفع كلفة مشروعات أمنية متعددة فـي المنطقـة، بغيـة الـتحكم

والسيطرة في شؤون بعض دول المنطقة مثل العراق وسوريا وإيران، بيد أنها لـم تتبوأ مكاناً فاعلاً في القمم الاقتصادية التي استهدفت إعادة توزيع ثـروات الـشرق الأوسط. أضف إلى ذلك، أنها فقدت بعض مواردها السابقة مثل خط أنابيب كركوك – يومورتالاك. (أوغلو، 2011).

كان انعدام التوازن بين ا لتكـاليف الأمنيـة والمـصالح الاقتـصادية مـن الخصائص الأساسية للعلاقات التي أقامتها تركيا مع المعسكر الغربي، في الماضي، تحملت تركيا الأعباء الأمنية للجناح الجنوبي في حلف الناتو، ولكنها حرمت لسنوات طويلة من إيرادات الاتحاد الأوروبي. وثمة ظنون حول وجود نية في حرمان تركيا من المصادر والمكاسب الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالرغم مـن أنها الدولة التي تحملت الأعباء الأمنية لإسرائيل وللدول الغربية في الشرق الأوسط. فتبني دور الشرطي في المنطقة، دون امتلاك الكلمة بشكل أو بـآخر فيمـا يخـص الموارد الاقتصادية في الشرق الأوسط، والعمل على توفير الأمن الإقليمـي بهـذه الطريقة يبدو وكأنه لعبة سهلة، غير أنها مجازفة خطيرة. وعلى تركيا أن تتـسائل عن سبب استدعائها إلى المقدمة في قضايا الترتيبات الأمنية، أكثر من وجودها داخل المحافل الاقتصادية في ترتيبات الشرق الأوسط الجديدة.(محفوظ، 2009)

ويظهر العنصر الثاني قدرة إسرائيل على توسيع نطاق ساحة مناورتها فيمـا يتعلق بالمسائل الأمنية؛ فبينما كانت إسرائيل تجري مباحثات للتعاون الأمنـي مـع تركيا، كانت في الوقت نفسه تعرض على قبرص اليونانية بيعها طـائرات تجـسس تعمل بالتحكم عن بعد، وحاملات جنود مصفحة، وأنظمة اتصالات إلكترونية.

ومن اللافت للنظر هنا أن إسرائيل تحتل المرتبة الثالثة من حيث توريد السلاح لقبرص اليونانية، بعد روسيا وفرنسا، وقد حملت الزيارة الرسـمية التـي أجراهـا الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان إلى قبرص اليونانية خلال مرحلة التـوتر بـين تركيا وسوريا خصائص لافتة للنظر، من حيث التوازنـات فـي شـرق المتوسـط والتاثير الإقليمي المتبادل والمرونة الدبلوماسية التي تتبعها إسـرائيل. كـان لهـذه الزيارة أهمية خاصة نظراً لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها رئـيس إسـرائيلي لقبرص اليونانية، وقد أثبتت مرة أخرى أن لعبة الدبلوماسية في المنطقـة تمـضي

داخل متاهة بالغة التعقيد. أكد وايزمان في زيارته هذه على ثلاثة نقاط، أجاب فيهـا على كليريديس، الذي أعرب عن قلقه من اتفاقية التعاون العسكري الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا والحساسية التي يبديها الشعب اليوناني حيالها: (باكير، 2010)

1. إن علاقة التعاون الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي لا تحمـل مطلقـاً أي ضغينة ضد النظام اليوناني- القبرصي، وهي في هذا الإطار لا تمثـل أي عبء خاص بالنسبة لإسرائيل.
2. لن تنفتح هذه العلاقة على أية جبهة ثانية، موجهة ضد سوريا من إسرائيل، في حال تصاعد التوتر التركي- السوري.
3. إن إسرائيل المنهمكة في مشكلاتها الخاصة، ليس بوسعها القيام بأية وساطة لحل المشكلة القبرصية بين تركيا وقبرص اليونانية.

تظهر هذه النقاط الخطوط الفاصلة والدقيقة التي يرسمها التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي- التركي فيما يخص علاقات إسـرائيل- قبـرص اليونانيـة/ اليونـان. وإسرائيل- سوريا/ الدول العربية. ويبرز هذا الخط الفاصـل أن إسـرائيل تنـتهج سياسة تخفض من مخاطرها إلى الحد الأدنى على امتداد خطوطها الثلاثة. أما مـا يلفت النظر هنا، فهي تلك الحساسية التي تبديها إسرائيل، في سياق علاقة التعـاون التي تقيمها مع تركيا، من أجل توطيد علاقات حميمة مع قبرص اليونانية واليونان. وعلى النقيض من الآراء التي ترجع مشروعية التعاون التركي- الإسـرائيلي إلـى محاولة إيجاد توازن مع الاتفاق الموجود بين اليونان- قبرص اليونانيـة- سـوريا، نجد أن العلاقات بين إسرائيل – قبرص اليونانية شهدت تطوراً إيجابيـاً واضـحاً، وتوسعت إلى مجال يشمل تجارة السلاح أيضاً. وبينما تراجعت في ظل هذه العملية العلاقات التركية مع سوريا والعالم العربي، اتجهت العلاقات الإسرائيلية مع قبرص الجنوبية واليونان نحو التطور الإيجابي. سعى المسؤولون الإسرائيليون إلـى إدارة علاقة إسرائيل- تركيا، وإسرائيل- قبرص اليونانية- اليونان، عبر خطين مـستقلين عن بعضهما البعض، على اعتبار أن هذا النهج يمثل خياراً صائباً لهم، وهو خيـار يمكن تفهمه بالنسبة للإسرائيليين الذين يدركون أن اليونان وقبرص اليونانيـة همـا

رأس الاتحاد الأوروبي المتجه نحو منطقة شرق المتوسط، ويتمتعان بمرونة تمكنهما من متابعة التأثير الإقليمي المتبادل وإدارته.(البراك، 1986)

أما العنصر الثالث، فيتمثل في مباحثات السلام التي أجرتها إسرائيل مع سوريا في أواخر عامي 1995 و2000 بشأن الانسحاب من الجولان، ومنابع المياه في شرق الأناضول، وهي مسألة تتعلق إلى درجة كبيرة بأمن تركيا الاستراتيجي. إن العنصر الوحيد غير القابل للتغير في التوازنات المتغيرة بشكل سريع في الشرق الأوسط هو، العلاقة الوثيقة بين الموارد المائية والنفطية في المنطقة وبين الصراع الدبلوماسي، إذ لا يمكن نشوب حرب مباشرة أو غير مباشرة في الشرق الأوسط دون أن يكون الماء أو النفط سبباً لها. كما لا يمكن وجود عملية سلام ما لم يتم فيها مناقشة هذه الموارد، ففي أثناء المباحثات الإسرائيلية- التركية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز ولأول مرة، أنه من غير الممكن التوصل إلى اتفاق مع سوريا دون التوصل إلى اتفاق حول الموارد المائية في مرتفعات الجولان. وقال أن حل هذه المسألة يكمن في استمرار السيادة الإسرائيلية على موارد المياه في الجولان، حتى وإن تم الانسحاب منها وتركها لسوريا، وكذلك من خلال تعويض سوريا بمياه من الموارد المائية التركية. أي أن إسرائيل وفق هذه الرؤية ستواصل حتى بعد عقد اتفاقية محتملة مع سوريا سيادتها على الموارد المائية في مرتفعات الجولان، أهم مصدر للمياه في المنطقة، ومصدر تغذية، بحيرة طبرية بالمياه، التي توفر بدورها 30% من مصادر المياه في إسرائيل.( روبنس، 1993)

وهكذا فإن إسرائيل بموجب الاتفاق المحتمل لن تتعرض لأي فقدان لاحتياطها المائي. وفي المقابل فإن سوريا التي ستستعيد مرتفعات الجولان ستعوض مواردها المائية التي ستفقدها بمياه من تركيا، بما ستقدم من تنازل. وقد أبرزت هذه الرؤية التي تم طرحها خلال مباحثات عام 2000، مرة أخرى إلى أي مدى تسير التوازنات في الشرق الأوسط على أرضية زلقة. وقد أوضحت تركيا مجبرة إلى التخلص من الصور السلبية التي ولدتها علاقاتها مع إسرائيل، كما باتت في حاجة إلى إعادة تقييم هذه العلاقات في إطار السياسة العامة للشرق الأوسط ونتائجها المتعلقة بساحات التأثير الإقليمي المتبادل. وبات ضرورياً أيضاً أن تتحول العلاقات الثنائية

التكتيكية التي أقيمت دون تطوير لاستراتيجيات شاملة حيال المنطقة ككل، إلى محور استراتيجي، وأن تسفر عن نتائج محددة للوضع الدولي الديناميي. وتحمل التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط اليوم خصائص من شأنها أن تحقق لتركيا تأثيراً أكبر من أي وقت مضى (أوغلو، 2011).

### 4.3 تطور العلاقة التركية – الإسرائيلية على المستوى الاقتصادي

لقد توجهت السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية نحو الغرب ويعود ذلك لأسباب عديدة أهمها هو الحاجة للمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تركيا بأمس الحاجة إليها، ولقد تطلعت تركيا الى الولايات المتحدة بشكل رئيسي نظرا لما تشكله من أهمية كبيرة بفعل موقعها الجغرافي بالنسبة للكتلة الاشتراكية وكانت الولايات المتحدة من جانبها ترغب بدفع تركيا نحو الليبرالية وتبني العلمانية وقد ترتب على ذلك ما يلي (ألنعيمي:1981، 115):

1- قبول عضوية تركيا في المجلس الأوروبي عام 1949م.
2- تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لتركيا متمثلة في مشروع ترومان 1947م الذي أدى الى نتيجتين هما:
   أ- الاعتماد بشكل واسع على المساعدات والقروض لتحقيق التنمية السريعة في المشروعات الصناعية والزراعية والعمرانية.
   ب- زيادة معدلات المديونية صاحبها زيادة في الصعوبات الاقتصادية وحدتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أما بالنسبة لسياسة إسرائيل الاقتصادية فكانت تهدف الى تأمين متطلبات أهداف المؤسسة السياسة التي يمكن أن نصفها كما يلي:-

1- تأمين الوجود المادي للدولة.
2- توفير الوسائل الممكنة لإدامة ودعم الجهد العسكري الأمني.
3- ضمان تدفق رأس المال الأجنبي بالاتجاه الذي يسمع بتجسيد العقيدة الصهيونية:

أ- إيجاد الظروف الملائمة لاستقبال المهاجرين اليهود وتأمين مستوى جيد للعيش والرفاهية.

ب- الاستمرار بتطوير البنى الأساسية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

ج- بناء شبكة من المسالك التجارية الخارجية ومحاولة إحباط طوق المقاطعة العربية والإسلامية حيثما يؤتى الفعل الإسرائيلي مردودا ايجابيا.

كانت القضايا الاقتصادية من القضايا المهمة لهذا التحالف فكانت رغبة إسرائيل اختراق أسيا الوسطى عن طريق تركيا وحاجة تركيا الى الدعم الإسرائيلي للحصول على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لتمديد خطوط أنابيب النفط من بحر قزوين الى ميناء الاسكندرونة في تركيا (يافوز، 16،2007)

وحافظت تركيا على سرية تحسين علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي منذ اعترافها بها سنة 1949م، وذلك حفاظاً على علاقاتها مع الدول العربية وخاصة في الجانب الاقتصادي إذ إن هذه العلاقات كانت تجري في إطار من السرية (نضال،2002).

مرت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الحرب العالمية الثانية بمراحل مختلفة فتداخلت المصالح الثنائية الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإستراتيجية مع متغيرات إقليمية ودولية متعددة، فقد نمت وتطورت العلاقة عبر شراكات اقتصادية وإستراتيجية وعسكرية وسياسية بحكم العلاقة الوثيقة التي جمعت الدولتين مع الغرب ووجود الخصوم المشتركين خاصة سوريا وإيران وما كان لدور الجيش والمؤسسة العسكرية في كلا البلدين من تأثير ملموس وواضح في التقريب بينهما الى أن تعزز الأمر بشراكات اقتصادية وتبادل تجاري ضخم وصل ذروته الى الاتجار بالسلاح والمعدات الثقيلة ومصادر الطاقة.

وبدأت علاقات التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل فعلياً بالتحسن سنة 1960م حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية الى تركيا 8.9 مليون دولار وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7.7 مليون دولار، وفي سنة 1970م بلغت الصادرات الإسرائيلية الى تركيا 2.6 مليون دولار وبلغت الواردات الإسرائيلية من

تركيا 3.7 مليون دولار وازدادت التجارة الثنائية حيث قاربت 54 مليون دولار سنة 1987م( صالح: 120،2005)

كان من الطبيعي جداً أن تنمو العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في ظل النمو الكبير الذي شهدته العلاقات السياسية والعسكرية والدبلوماسية ووقع البلدان اتفاقية للتجارة الحرة بينهما في كانون الثاني 2000م، وسميت" اتفاقية التجارة الحرة التركية – الإسرائيلية "، واعتبرت مهمة جداً بالنسبة الى إسرائيل لأنها الأولى التي توقعها مع أي بلد آخر ذي أكثرية سكانية من المسلمين.

وفي سنة 2006م برزت تركيا كأكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم الإسلامي فقد استوردت من إسرائيل ما قيمته 859.3 مليون دولار وصدرت الى إسرائيل ما قيمته مليار و272 مليوناً و700 ألف دولار(صالح، 2006، 176-177)، وفي سنة 2007م، بقيت تركيا تتصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقة اقتصادية مع إسرائيل حيث سجلت سنة 2007م ارتفاعا ملحوظا في قيمة التبادل التجاري بين البلدين فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية الى تركيا ما مجموعه مليارا و 221.9 مليون دولار وبلغت واردات إسرائيل الى تركيا ما مجموعه مليار 606.9 مليون دولار (صالح،2007، 202) وتفيد معطيات وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية بأن تركيا تحتل المرتبة السادسة في قائمة الصادرات الإسرائيلية لدول العالم(عواوده: 2011).

ولقد حاول الأتراك تحقيق الترابط بين أهميتهم في إستراتيجية الأمن الأوروبي وبين طموحاتهم للانضمام للاتحاد الأوروبي وكذلك تفضيل دورهم في المنطقة العربية وبهذا الصدد أعلن وزير الخارجية التركي السابق (وحيد خاف أوغلو) أن العلاقة مع أوروبا هي علاقة متكاملة فمن غير الممكن عد تركيا محفزا لحلف شمال الأطلسي فقط، أن تركيا يجب أن تصبح مندمجة في أوروبا اقتصادياً وسياسياً أيضاً(هلال، 1998، 235).

أسفرت الجهود الإسرائيلية لتحسين موقعها الاقتصادي الدولي في أعقاب مؤتمر مدريد إلى منح العضوية الكاملة لها في الاتحاد الأوروبي في مجال الأبحاث ولتطوير وذلك عام 1994 وتوقيع اتفاق للتعاون بينها وبين الولايات المتحدة

للتعاون التكنولوجي في العام نفسه والسماح لـلإدارة الأمريكيـة بـشراء معـدات وتقنيات فضائية إسرائيلية ومع ما يمثله هذا الأمر من أهمية كبيرة لـدى الأتـراك الراغبين بالانضمام للاتحاد الأوروبي فإن تقارب تركيـا إسـرائيليا سـوف يـدفع بالمسعى التركي الى الأمام ويعجل من ارتباط تركيا بالمراكز الرأسمالية الكبـرى في العالم.

إن التجارة التركية مع إسرائيل غطت تشكيلة عظمى من المنتجات إلى جانب أن التجارة مع إسرائيل كانت الأكثر رعاية وفـضلاً وأن التوسـع فـي العلاقـات التركية العربية الاقتصادية كان يصاب بالشلل بسبب نقص التسهيلات فـي النقـل والاتفاقيات التجارية والتمثيل التجاري وبـسبب حقيقـة أن الاقتـصاديين التركـي والعربي كانا ينتجان نفس أنواع البضائع بينما كانت التجارة مع إسرائيل قد أفـادت من التنظيم الأفضل والمنتجات المتنوعة (العلاقات العربية التركيـة مـن منظـور غربي، ج1991،1)

لقد أثرت العلاقات التركية – الإسرائيلية على الأمن القومي العربي في عـدة مجالات منها: سياسي وعسكري ومنها تنموي تمثل في اسـتنزاف مـوارد الـدول العربية، فبدلاً من توجيه الأموال العربية نحو المشاريع الاقتصادية والتنمويـة ثـم توجيهها نحو التسلح وشراء الأسلحة الأمر الذي أدخل الدول العربيـة فـي دوامـة لانهاية لها لمواكبة تطورات الأسلحة وتحديثها لتكون موازية لعدة وعتاد الـدولتين تركيا وإسرائيل وتكافئ نوعاً ما التفوق النوعي الذي تمتلكه إسرائيل ممـا زاد مـن تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة والفقر في الدول العربيـة علـى وجـه العموم والدول المحاذية لإسرائيل وتركيا على وجه الخصوص فقد وصـلت حمـى التسلح في المنطقة الى دول الخليج العربي البعيدة عن دائرة الصراع والتـي تنفـق مليارات الدولارات على التسلح(خماش، 2010، 104)

وتطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال خمسينيات القرن العشرين، حيث زار رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون تركيا سراً سنة 1957، والتقـى نظيره التركي عدنان مندريس (الشريف، 2006)، وطرح عليه فكرة إقامـة حلـف إقليمي، يرمي إلى تقوية التحالف الاستراتيجي والاسـتخباري والاقتـصادي بـين

إسرائيل، وأثيوبيا، وإيران، وتركيا. وأشرف بن جوريون ووزيرة خارجيته غولدا مائير على تنفيذ هذه الفكرة بدعم وتشجيع من الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور، وتم التوقيع على ميثاق معاهدة حزام المحيط بين إسرائيل وتركيا وأثيوبيا في آب/ أغسطس 1958 (العباسي).

ومنذ تلك الفترة استمرت العلاقات التركية –الإسرائيلية بالتحسن، في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وكانت تطرأ عليها في بعض الأحيان منحنيات صعود وهبوط وفقاً للظروف الإقليمية والدولية، التي كانت أهمها الأوضاع في المناطق الفلسطينية (خماش، 2011).

وشهدت العلاقة التركية –الإسرائيلية بعض التوتر بعد حدوث الأزمة التركية – القبرصية الأولى (1963-1964)، حيث اختارت إسرائيل صف اليونان، وبعد حرب 1967، حيث أيدت تركيا الموقف العربي من الحرب، وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل (بوزيدي، 2009). كما صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إدارياً بإسرائيل (التحالف التركي الإسرائيلي، وكالة الأخبار الإسلامية)، غير أنها عارضت في 1969/9/25 قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وذلك رداً على إحراق المسجد الأقصى المبارك (خماش، 2011).

ولم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها في حلف الأطلسي خلال حرب 1973 لتزويد إسرائيل بالسلاح، وسمحت للطائرات السوفييتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها إلى مصر لتجديد مخزون سلاحها في أثناء الحرب (التحالف التركي الإسرائيلي، وكالة نبأ، جميل مطر).

كما صوتت تركيا في 1975/11/10 لمصلحة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي عرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ( United Nations website, Voting Summary on UN Resolution Symbol: A/RES/3379 (XXX), 10/11/1975)، واستقبلت وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1976، واعترفت بها على أساس أنها الممثل الشرعي والوحيد

للشعب الفلسطيني (يحيى)، وسمحت بفتح مكتب دبلوماسي لمنظمة التحرير في سنة 1979 (مطر، 1990).

وبدأ عقد الثمانينات بتقلص النشاط الدبلوماسي التركي-الإسرائيلي حيث أغلقت تركيا قنصليتها بالقدس، وقامت بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم أعمال إلى سكرتير ثان في 1980/8/28. وجاءت هاتان الخطوتان كرد فعل على قرار الكنيست Knesset في 1980/7/30 الـذي اعتبـر أن القـدس الموحدة بكاملها هي عاصمة إسرائيل. لكن العلاقات التركية الإسرائيلية عادت إلـى طبيعتها عقب الانقلاب العسكري في تركيا في 1980/9/12 (المـضيري، تركيـا والشرق الأوسط).

وبعد ذلك بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية بتطور جـذري بعـد الانقـلاب العسكري وتشكيل حكومة بزعامة تورجوت أوزال (عـصام عبـد العزيـز، لغـز التحالف التركي – الإسرائيلي) وتميزت هذه المرحلة بسرعة وتيرتها، حيث كانـت الزيارات بين الطرفين متلاحقة وذات طابع دبلوماسي وعسكري، ومن أبـرز تلـك الزيارات زيارة وفد إسرائيلي رفيع المستوى في آب/ أغسطس 1980 إلـى أنقـرة لإجراء محادثات بشأن التعاون بين البلدين، وزيارة أريل شارون، وزيـر الـدفاع الإسرائيلي السابق، في سنة 1984، للتباحث بشأن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسـي بين الدولتين، كما قام وفد تركي غير رسمي، بضم أربعة نواب من حزب الـشعب الجمهوري المعارض، بزيارة إسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1984 (خماش، 2011). كما قررت تركيا رفع تمثيلها الدبلوماسي في تل أبيب من سكرتير ثان إلى منـصب مدير عام مفوض (عبد الله الفواز، العبور إلى تركيا وتحطيم الحلم الإسرائيلي)، وتم رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى السفراء في سنة 1991 (عبد العزيـز، 2010).

وتميزت الفترة بين سنتي 1991 و1996 بأنها مرحلة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بـين تركيـا وإسـرائيل (عبـد العزيـز، 2010) ففـي 1994/1/24 وجه الرئيس التركي سليمان ديميريـل Suleyman Demirel، دعـوة رسمية لنظيره الإسرائيلي عيزرا وايزمان Ezra Weizman لزيارة تركيا، الذي لبى

الدعوة وزار أنقرة، ورافقه خلال الزيارة وفد كبير رفيع المستوى ضـم نحـو 72 شخصاً من كبار المستشارين. ثم جاءت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي شـمعون بيريز Shimon Peres لأنقرة في 1994/4/10 مكملة لزيارة وايزمان، حيث التقـى بالرئيس ديميريل، ورئيسة وزرائه تانسو تشيلر Tansu Ciller، ووزيـرة خارجيـة تركيا حكمت جيتين وعدد آخر من الوزراء ورؤساء الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة (هوروتز، 1992).

ورداً على الزيارات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين لأنقرة، قامـت رئيـسة الوزراء التركية تشيلر بزيارة إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، وهـي أول زيارة يقوم بها مسؤول تركي على مستوى رئيس الوزراء إلى إسرائيل (خمـاش)، كما اقترحت تشيلر في أثناء زيارتها لإسرائيل فـي سـنة 1996 مجموعـة مـن المشاريع الاقتصادية على المسؤولين الإسرائيليين (العباسي). كمـا قـام الـرئيس ديميريل في 1996/3/11 بأول زيارة لرئيس تركي إلى إسرائيل، وبـصحبته وفـد يضم 200 عضواً (عبد العزيز، 2010).

على الرغم من الميول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، الـذي وصـل إلـى الحكم في تركيا نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2002، وسعى قادته إلى تعميـق العلاقات مع الجانب الفلسطيني، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيـد عن سياسة العلاقات الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب. وعلى الرغمن مـن أن علاقـات الطرفين شهدت بعض البرود والاهتزازات، غير أن العلاقات بين تركيا وإسـرائيل استمرت نشطة في كل المجالات الاقتصادية والاسـتثمارية والثقافيـة والعـسكرية والأمنية (محسن صالح وبشير نافع (محرران)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005).

وحظيت الزيارة التي قام بها وزير خارجية تركيا عبد الله غول إلى إسـرائيل في أوائل سنة 2005 باهتمام استثنائي، فهي الزيارة الأولى لمسؤول تركـي رفيـع السمتوى، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إلى إسرائيل، وتـأتي بعـد رفض رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان استقبال رئيس الحكومـة الإسـرائيلي إريل شارون، وبعد وصف أردوغان للممارسات شارون ضد الفلسطينيين بإرهـاب

الدولة غداة اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، والقيادي في الحركـة عبد العزيز الرنتيسي. ومع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيـام بوساطة في عملية السلام بين سورية والفلسطينيين من جهة وإسرائيل ن جهة ثانية، إلا أن الغاية الأساسية من الزيارة كانت إعادة ترميم العلاقات بـين البلـدين (نـور الدين، 1997).

وفي 2005/5/1 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى إسرائيل هي الأولى له منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة. وأعلن أن زيارته تهـدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده وإسرائيل والمشاركة في جهود السلام، كما كان البعد الاقتصادي في الزيارة واضحاً، إذ صحب أردوغان وفد كبير من الورزاء وكبـار الموظفين ورجال الأعمال، وأشار مسؤول رفيع المـستوى فـي وزارة الخارجيـة الإسرائيلية إلى أن تشكيلة الوفد التركي تدل على أهميـة الـشق الاقتـصادي فـي اللقاءات الثنائية .

واستقبلت إسرائيل بحفاوة واضحة أردوغان، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم "إن هذه الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مـستقرة تكـاد تكون حميمة". ورأى شالوم أن "تركيا يمكنها أن تشكل جسراً بين إسرائيل والـدول العربية"، ما يؤكد على حد تعبيره بأن "الإسلام المعتدل قادرا تماماً على إقامة حوار مع إسرائيل (أحمد، 1996).

وقالت صحيفة هارتس الإسرائيلية إن زيارة أردوغان، تعد نجاحاً للدبلوماسية الإسرائيلية بعد شبه قطيعة دامت أكثر من سنة، على خلفية اغتيـال الـشيخ أحمـد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي (عبدالعزيز، 2010).

**على المستوى العسكري:**

يعد التعاون العسكري والأمني من أهم مجالات التعاون والتحالف العـسكري التركي – الإسرائيلي، وتعد الاتفاقية العسكرية بين البلدين أكبر اتفاقية عسكرية فـي المنطقة، فهي بين بلدين يملكان أكبر جيشين بالمنطقة مـن حيـث العـدة والعتـاد والتطور (خماش، 2011).

ففي نيسان/ أبريل 1956، أرسلت تركيا 25 طائرة عسكرية من طراز داكوتا Dakota إلى إسرائيل بغرض إصلاحها. وفي سنة 1958 أقامت إسرائيل وتركيا تحالفاً عسكرياً تحت ما يسمى الاتفاق الطارئ. في أعقاب قيام الوحدة بين مصر وسورية، وتضمن بنوداً للتعاون العسكري، وتبادل المعلومات، والتدريب المشترك، ومساهمة الإسرائيليين ببناء بعض المطارات التركية. وفي السنة نفسها، وقعت اتفاقية للتعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا وإيران، سميت الرمح الثلاثي، نصت على تبادل لمعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الثلاث، وبموجبها أسس جهاز الموساد الإسرائيلي مركزاً استخباراتياً في تركيا مقابل التقنية الاستخباراتية التي قدمتها تركيا (خماش، 2011).

واستمرت تلك العلاقة خلال ستينيات القرن العشرين على حالها؛ وفي سبعينات القرن العشرين أخذت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة، كما عينت تركيا مستشاراً عسكرياً لها في إسرائيل بهدف توطيد علاقتهما العسكرية (عبد العزيز، 2010). كما اتفق الجانبان على تعزيز التعاون الأمني لمراقبة الوضع في لبنان.

وتم بين البلدين تعاون أمني استخباراتي بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، لمراقبة الأوضاع في لبنان، حيث قدمت إسرائيل لتركيا وثائق سرية تشير لوجود تعاون عسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات تركية يسارية وأرمنية وكردية، بالإضافة إلى تسليمها لتركيا ناشطين أتراكاً موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان، ووقعت اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي في سنة 1989، بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات العسكرية (عبد العزيز، 2010).

وسمحت تركيا لإسرائيل في سنة 1990 بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة وبخاصة العراق وسورية وإيران. وفي أثناء أزمة الخليج سنة 1991 سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق(عبد العزيز، 2010)..

وفي نيسان/ أبريل 1992 تم التوقيع على وثيقة بشأن مبادئ للتعاون بين وزارة الدفاع التركية ووزارة الحرب الإسرائيلية. وقامت الدولتان في تشرين

الأول/أكتوبر 1993 بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبـار المـسؤولين للتعاون في مجال جمع المعلومات الاستخبارية عن سوريا وإيران والعراق، وتعزيز قدراتهما العسكرية في وجه البلدان الثلاثة (خماش، 2011).

وتوج التعاون التركي –الإسرائيلي في المجالات الأمنية والعسكرية، وتبـادل المعلومات بزيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر في تشرين الثـاني/ نـوفمبر 1994، حيث أفضت هذه الزيارة لعدة اتفاقيات بين البلدين، ومهدت لتوقيع اتفاقيـة التعاون الاستراتيجي في 1996/2/23، إبان زيارة نائب رئيس الأركـان التركـي تشفيك بير لإسرائيل، ولم يتم الإعلان عن هذا الاتفاق إلا بعد زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار/ مارس 1996، وقد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها:

أ. قيام إسرائيل بتحديث وتطوير مقاتلات تركية من طراز إف -4 فانتوم F-4 Phantom.

ب. السماح للطائرات الإسرائيلية بالقيام بطلعات تدريبية في سماء تركيا لمـدة أسبوع أربع مرات سنوياً.

ج. إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين ليشمل نشاطه مجالات استخبارية واستقبال السفن الحربية لكل من البلدين في موانئ البلد الآخر.

د. إقامة إسرائيل أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات فـي سـورية وإيران، وجمع المعلومات عنهما، واستخدام الأفلام الوثائقية لكل دولة.

ه. تقديم إسرائيل للقيادة التركية صور للأقمار الاصطناعية التجسسية لتكون في تصرف الجيش التركي في مواجهة الأكراد في شمال العراق وشـرق الأناضول.

و. منح أنقرة إسرائيل جزءاً من قاعدة أنجرليك الجويـة Incirlik Air Base التركية لتتصرف بها كما تشاء (خماش، 2011).

وعلى الرغم من تعهد نجم الدين أربكان في 1996/5/22 بأنه حزبه، حـزب الرفاه، سيتصدى للاتفاق العسكري مع إسرائيل في البرلمان، لم تقم حكومته بإلغـاء أو إعادة النظر في الاتفاق، بل إنها أبرمت تحت ضغط الجيش التركي اتفاقاً ثانياً مع إسرائيل في 1996/8/28 يتعلق بتحديث الأخيرة لطائرات الفانتوم التركية، واتفاقـاً

ثالثاً في 1996/12/1 بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة، وباتفاق رابع في 1997/4/8 بشأن خطة "تقدير مخاطر إيران وسورية على البلدين"، وتم توقيع اتفاقات أخرى عدة بشأن مشروعات التصنيع العسكري (Dorian, 2010).

واستمرت وتيرة العلاقات العسكرية الإسرائيلي – التركية بالتطور والتوسع في شتى المجالات. فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين قام طرخان طيان Turhan Tayan، وزير الدفاع التركي، بزيارة إسرائيل، تعد الأولى من نوعها، وذلك في الفترة 1997/4/3 و 1997/5/2، اجتمع خلالها مع الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ونظيره الإسرائيلي إسحاق مردخاي، تناولت المباحثات بين الطرفين شؤون التعاون العسكري بينهما. وأعقبها زيارة قام بها نائب رئيس هيئة الأركان التركي تشفيك بير إلى إسرائيل يرافقه وفد يضم 24 عسكرياً. وفي المقابل قام وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مردخاي بزيارة تركيا في 1997/12/9، اجتمع خلالها مع رئيس الحكومة التركية مسعود يلماز ومع قادة الجيش التركي، وترافق ذلك مع قيام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلي إيلان بيران بالتباحث مع قادة الجيش التركي حول موضوعات التعاون العسكري والأمني بينهما. وقام المرشح لرئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية شاؤول موفاز بزيارة تركيا في 1998/6/17 واجتمع مع كبار جنرالات الجيش (عبد العزيز، 2010).

ومن أبرز خطوات البلدين لدعم التعاون بين القوات البحرية والجوية والمناورات الإسرائيلية التركية، إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات ذئب البحر 1997 وجرت منذ البداية وحتى النهاية حزيران/ يونيو 1997 (Katz, 2007).

كما أسهم التعاون الاستخباراتي الإسرائيلي – التركي في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال لكردستاني عبد الله أوجلان في كينيا سنة 1999 (Katz, 2007).

وفي سنة 2002 وقعت تركيا مع إسرائيل عقداً بقيمة 668 مليون دولار لتحسين 170 دبابة من طراز إم-60 (سمير قديح، خفايا وأسرار التعاون العسكري والأمني والاقتصادي بين تركيا وإسرائيل 60 عام من التعاون الوثيق وتبادل

المعلومات). واشترت تركيا في نيسان/إبريل 2005 من إسرائيل ثلاث طائرات من دون طيار، واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (صناعات الطيران الإسرائيلية) بتكلفة 183 مليون دولار، وبموجب الاتفاق حصلت تركيا على عشر محطات أرضية، ولكل منها ثلاث طائرات أو أربع (خماش، 2011).

كما بحث رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، خلال زيارته إلى إسرائيل في 2005/5/1، مع المسؤولين الإسرائيليين في صفقة عسكرية يصل حجمها إلى نحو نصف مليار دولار، وتتمحور الصفقة حول قيام الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير وتحسين قرابة طائرة حربية من طراز إف-4 فانتوم، تابعة لسلاح الجو التركي (أبو الحسن، 2009).

وبحث وزير الدفاع التركي محمد وجدي غونول، خلال زيارته تل أبيب في شهر أيار/مايو 2005، مع الإسرائيليين في خطط تطوير الطائرات الحربية التركية، وتزويد أنقرة بطائرات من دون طيار بعيدة المدى. ووصف مدير وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس يارون Yaron Amos العلاقات بين مؤسستي الدفاع في الدولتين بأنها ممتازة. وقال المتحدث باسم صناعة الطائرات الإسرائيلية دورون سوسليك Doron soslik إن تركيا مهتمة بتطوير طائرات إف-4، وأشار إلى أن أنقرة هي ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند (نور جليل، 2009).

وواصلت حكومة العدالة والتنمية خلال سنة 2006 الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة أمريكا وبريطانيا وغيرهما (صالح، 2006).

وفي 2007/9/6، قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة على منشأة سورية في دير الزور، يعتقد أنها منشأة نووية، مستخدمة المجال الجوي التركي ذهاباً وإياباً في طريقها إلى الموقع المستهدف. وقد ألقت الطائرات الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية. وقدمت إسرائيل لاحقاً اعتذاراً عن انتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي. وفي 2007/11/6، رأى الرئيس التركي عبدالله غول أن المسألة انتهت وأن تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهاك الليلي للطائرات

الإسرائيلية. ولا شك أن هذه العملية أثارت من جديد طبيعة التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل وحدوده، لا سيما أن الطرفين يجريان من وقت لآخر مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول؛ مما يسهل على الطائرات الإسرائيلية استخدام الأراضي التركية في أي عدوان على سورية (صالح، 2007).

وخلال سنة 2008 تواصل التعاون العسكري بين البلدين في أكثر من مجال. فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزير الدفاع أم على مستوى القوات الجوية والبحرية. كما أجريت مناورات عسكرية جوية وبحرية مشتركة مع إسرائيل وبمشاركة الولايات المتحدة. واستمر التعاون الاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل بشأن الأكراد. وسعت تركيا إلى شراء طائرات من دون طيار من طراز هيرون Heron، وقد تعددت المحادثات من أجل ذلك الاختبار، علماً أن إحداها قد سقطت في أثناء تجربتها في تركيا لتسويقها وبيعها في الشهر الأخير من سنة 2008 (صالح، 2007).

وكان هناك عوامل دفعت باتجاه تعزيز العلاقات بين تركيا وإسرائيل في سنة 2008، كان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني. وهنا تشعر تركيا بالحاجة إلى إسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية المهمة؛ لرصد حركة المقاتلين الأكراد، ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار، التي تنتجها إسرائيل والمناظير الليلية والمعلومات الاستخباراتية.

وتوترت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال سنة 2009 عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبعد إجراء تركيا مناورات عسكرية مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية شهر نيسان/ إبريل 2009 وتولى رئيس الأركان التركي إلكر باشبوغ بنفسه مهمة الرد على تصريحات لمسؤولين وباحثين إسرائيليين، عبروا عن انزعاجهم وقلقهم من المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وسورية، ففي مؤتمر صحفي شامل عقده في 2009/4/28 تطرق باشبوغ إلى الانتقادات الإسرائيلية قائلاً أنها لا تعنيه، وأن المناورات مع سورية شأن خاص بتركيا ولا علاقة لأحد به (نوار، 2009).

ووصل التوتر بين تركيا وإسرائيل إلى ذروته مع إعلان تركيا إلغاء مـشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول في 2009/10/8 (جريدة الأهـرام). وربـط أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي إلغاء المناورات بالوضع في غزة، حيـث قال في مقابلة خاصة مع شبكة سي إن إن CNN الأمريكية، إن بلاده منعت مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية لحلف شمال الأطلسي بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة (2008-2009) (موقع سي إن إن). وقال أردوغان إن تركيا منعت إسـرائيل من المشاركة في المناورات العسكرية بسبب قلق الرأي العام التركي بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (www.m2refa.org).

## الفصل الرابع

## العلاقات التركية – الإسرائيلية وإمكانية التغيير الاستراتيجي

تشهد العلاقات التركية – الإسرائيلية في هذه الفترة الخطيرة حالة من التوتر، رغم المحاولات من أجل تصفية الخلافات القائمة (**لقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بـ" إسرائيل" كحكومة شرعية في العام 1949، وطالما ارتبطت معها بعلاقات ودية، وفي بعض الأوقات متوترة).**

وقد كشفت العلاقات المتوترة بين البلدين عن نفسها بصورة واضحة عندما اتهمت تركيا إسرائيل بممارسة "إرهاب الدولة" ضد الفلسطينيين وبالطبع، فإن هذا الاتهام عكس التوتر في العلاقات بين البلدين، خاصة بعد حرب غزة، والانتقادات التركية أصبحت أكثر حدة تجاه إسرائيل منذ احتلال العراق، لتعبر عن الاستياء التركي من السياسة الإسرائيلية في العراق وفلسطين ولبنان( الرأي: 13/1/ 2010)

وتثير تركيا في حركتها الناشطة إقليميا لتصفية الخلافات وعقد التفاهمات، أسئلة متباينة الاتجاهات من قبيل:

1. هل تسعى تركيا الى محور استراتيجي يجمعها بسورية وإيران ويبعدها عن إسرائيل؟
2. هل خيار تركيا الاستراتيجي قائم على رغبتها في تراكم الأحلاف للتقدم استراتيجيا؟
3. هل تكون الحركة التركية الجديدة منسقة وغير بعيدة عن الاستراتيجيات الأمريكية، مع الاحتفاظ بقدر من الحرية للمناورة في الجزئيات والتفاصيل؟

إنها تساؤلات تُطرح ولا تكون الإجابة عنها ممكنة، إلا انطلاقات من التذكير بمسلّمات أساسية وتحليل الوقائع، مما يساهم في فهم المشهد المستجدّ في العلاقات الإقليمية التي تنسجها تركيا وأثرها في الاستراتيجيات الإسرائيلية.

ظهر المنعطف التاريخي في عام تركيا الكمالية سنة 1980(كمال الدين اتاتورك)، وارتبط بما يسميه نوفل" التحول الاستراتيجي " الذي عنى بديلاً في مفهوم التصنيع، وفي ترتيب جديد لبيت السلطة، وفي رؤية اقتصادية للعلاقات الدولية، نجم

عنها نجاح نسبي في ارتفاع الصادرات والتحكم في مشكلة الديون، لكن بقي هاجس الانتماء الى الدائرة الغربية ملحّاً عند النخب العسكرية والمدنيـة الممـسكة بمقاليـد السلطة، وبها توق الى الاستفادة من المغانم التجارية التي يعد بها الالتحاق بالركـب الأوروبي( نوفل: 151: 2010)

وإذا كانت نهاية الحرب الباردة بين القطبين الجبارين قد أشرت الـى ضـعف النفوذ التركي، فإن الحوادث المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط اللاهـب أعـادت فاعلية "الدور" إلى أنقرة؛ فمن جهة غزو العراق للكويت سنة 1990م، ومن جهـة أخرى، ونتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي، برز " عالم تركي كان محجوبا عن الرؤيـة التاريخية" وفاقاً لعبارة نوفل، حيث تعيش شعوب تملك جذورا وروابط مـع أتـراك الأناضول، الأمر الذي شكل "حالة جيو- إستراتيجية" متنامية، مع ملاحظة أن التبدل في النظرة الى أتراك الخارج بدأت إبان الأزمة القبرصية سنة 1974، وتتابعت مع حملة الدمج القسري لأتراك بلغاريا سنة 1985، وهو ما أعاد الى الصدارة مشروع "جامعة الشعوب التركية" التي تقول بالعودة الى الجذور التاريخية في آسيا الوسطى.

والحال، أن هذا الوضع المستجد وفّر لتركيا فرصة بناء مجال جديـد للنفـوذ، وأعطى جرعة من المعنويات للشعب التركي الخائب الأمـل فـي مـسألة رفـض المجموعة الأوروبية انضمام أنقرة إليها، ومن مطلع سنة 1992، أخـذت الـسياسة الخارجية التركية اتجاهات جديدة جعلت منها المدافع والحامل لقضية الدول المستقلة حديثا عن الإمبراطورية السوفياتية في المحافل الدولية، ومن عواقب ذلك حـصول الجمهوريات الجديدة على عضوية " مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"

بيد أن هذا النفوذ الجيو استراتيجي يتساكن (أو يتجاور ويتنافس) مع المصالح الروسية والإيرانية في المنطقة، وعلى ضفاف بحر قزوين، وقـد أشـار الباحـث اللبناني إلى دور طبقة برجوازية الأعمال في هذا الاندفاع نحـو آسـيا الوسـطى، وتقاطعه مع الحاجة الأمريكية الى "وسيط " ومع الحاجـة الأوروبيـة الـى "حلقـة وصل". (محلا،2001)

وفي موازاة هذا الصعود في مجال يمتد من البلقان الى الأناضـول والقوقـاز وآسيا الوسطى، برزت المشكلة الكردية الداخلية المزمنة، وأخـذت بُعـداً عالميـاً،

وازدادت تعقيدا بفعل احتداد النزعة القومية التركية، حاضنة الدولة الواحدة التي لا تقر بحقوق الأقليات، وذلك في مقابل نزعة تدفع بأنقرة الى الاستجابة للشروط العالمية في ما خص حقوق الإنسان، بغية نيل رضا المجلس الأوروبي، ومن تداعيات تفكك الاتحاد السوفياتي أيضاً النزاع في أرمينيا وأذربيجان حول منطقة قراباخ، ومراودة تركيا نفسها بمعاودة " سياسة عثمانية " جديدة تجعل منها مرجعاً لمسلمي البلقان وقطباً في سياسة المحاور في المنطقة، ولا سّيما في مواجهة اليونان، إن إحياء الأسلوب العثماني في إدارة العلاقات الخارجية إنما أتى " من باب تأمين دوائر النفوذ وليس التوسع بالمفهوم الامبريالي،، على مثال" دور متوازن بين أذربيجان وأرمينيا بمنحها صدقية في منطقة القوقاز، بمعنى إفادة تركيا من " تاريخها العثماني وموقعها الجغرافي المحوري" لهندسة النظرية السياسية للدولة،ما يحررها من إرث شروط تأسيس الجمهورية، بيد أن ترجمة النفوذ ميدانيا تتحكم فيه شروط خاصة تعطي الأولوية لمن شاركوا في التجربة العثمانية، ونطقوا اللغة التركية، لذا، فإن العودة الى المشهد في آسيا الوسطى جاء على قاعدة مشروع " التوليف التركي الإسلامي " وهو رؤية للتاريخ تختلط فيها الكمالية بالقومية والإسلام.( سيدر، 2010)

ويُعد المؤرخ إبراهيم قفص أوغلوا من أبرز الشخصيات الناشطة في الترويج لهذه الفكرية، وخطابها المنتج" قومي" ولكنه يأخذ الإسلام مرجعية قيمة له، ويجد جذره في الحركات والنزعات الدينية التي ناظرت التيارات السياسية الأخرى، وأتى إنشاء "بيت المثقفين" سنة 1970، على يد أوغلو بمثابة مدماك لقيام حركة تركن الى العقيدة، ومؤسسة تلقي" نظرة باردة على الأحداث والمشاكل "وتتوقع حلولا، وتجدل عنصري الفكر التركي؛ القومي والديني".

وقد كرس الانقلاب العسكرية سنة 1980 "مكانة الدين في المجتمع" فجعل تعلميه إلزاميا في المدارس، وأطلق حرية انتشار مدارس" إمام- خطيب" الدينية، وأعلن رئيس الدولة آنذاك، الجنرال أفرين أ. "الدين الإسلامي توحيدي بما يكفي لنا للسماح بتجاوز صعوباتنا المقبلة" وبفضل هذه السياسة، ارتفع عدد التلاميذ في مدارس "إمام – خطيب" بنسبة 65بالمئة بين سنتي 1980 و 1984، في حين تدني

في المدارس الرسمية بنسبة 1 بالمئة، كذلك ارتفع عدد الفتيات الى 26 بالمئة سـنة 1984، بعدما سجل 9 بالمئة سنة 1980. (إسماعيل،2009)

ويمكن تفسير سياسة الجنرالات هذه بحاجتهم الى كابح اجتماعي يشكل جـزءاً من ثقافة وطنية متبعة، وبدءا من سنة 1986، جرى وصفها بأنها وليد مـصدرين: ثقافة السهوب والدين الإسلامي، وقد جاء في تقرير صادر عن مؤسسة " أتـاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ" عقـب جمعيتهـا العموميـة العاشـرة ( حزيـران / يونيو1986)، ما يأتي:

"إن تركيا هي المؤسسة والممثلة لحضارات السهوب، والحضارة الإسـلامية والتوليف بينها، ولقد تولت طوال قرون القيادة والمسؤولية عن هذه الحضارات قبل عصر الأنوار، وعرفت حضارة الأناضول وعرفت عنها، ولقد اعتمدت على الأقل أساساً لكثير من الحضارات، مثل حضارات الصين ومصر والهند وبلاد مـا بـين النهرين". (أبو لبدة، 2001)

وساهم التوليف، بحسب البروفسور إلهان تيكيلي "Ilhan Tekeli" في الدفاع عن الثقافة الوطنية وإعادة الحياة لها، بوصفها موحدة لأفراد المجتمـع، ويُفتـرض أن تنشرها الدولة بصورة منظمة، وتُعطى الأولوية للأمة والدولة، ويـرى تيكلـي أن "المشكلة الوحيدة التي عرفتها الأمة التركية في شأن الحرية كانت حرية العيش فـي ثقافتها الخاصة، غير أن مرجعية الكمالية حاضرة وواضحة في كونها أساس النظام الفكري، الذي تقوم عليه الجمهورية التركية، وهو ما يدفع الباحث الـى القـول أن أتاتورك وشخصيته في تركيا " من الرموز الراسخة في وقت يجري بناء أيديولوجيا أخرى استناداً الى التوليف التركي – الإسلامي"، ويؤكد هذا النزوع كون أنقرة قـوة إقليمية تحمل على عاتقها إرث " المنطقة الوسيطة" الممتدة من شمال أفريقيـا الـى تخوم الصين، الأمر الذي يعني حكماً العودة الى التقارب مع العرب وقضاياهم.

كان وصول حزب الرفاه الإسلامي الى السلطة ( 1996-1997) في إطـار اللعبة البرلمانية تعبيرا عن نجاح فكرة التوليفة وتمثيلاً للقاعدة الاجتماعية المحرومة والمهمشة بفعل الإصلاحات الأتاتوركية العلمانية "الفوقية" وقد استفاد الحـزب فـي أطواره المتعددة في سنوات الديمقراطية البرلمانية من حركة الإحياء الإسلامي، التي

عرفت مؤلفات سيد قطب والمودودي وحسن البنا وعلي شريعتي، وأعمـال الامـام الخميني ومطهري وبهشتي، الأمر الذي شكل "حالة إسـلامية" شـملت التقليـديين والطرق الصوفية، وهذه الحالة، كما يفسرها نوفل، لا تعادل أصولية ما أو ارتـدادا على التحديث، بل هي جزء من حل يساهم "في علاج مشكلة الهوية والأمن الكياني للأفراد" وحملت النخب الاسلامية البارزة، وهي بنت النظام العلماني، شعار" الأسلمة من تحت "، وهدفت الى اكتساب "الشرعية القانونية". (الرشدان، 2001)

إن تركيا مدينة لاصلاحات تورغت أوزال في إرساء قواعد سياسـتها، وفـي مقدم ذلك الديمقراطية واعتماد السوق الحرة وسياسة التصدير، وهو ما انعكس أيضا على صوغ السياسة الخارجية، وولد فئة جديدة مـن رجـال الـسياسة والمقـاولين الاقتصاديين، وعلى هذا النحو، عرفت تركيا في التسعينيات " أشكالا جديـدة مـن الحداثة والديمقراطية حققت التوليف بين القيّم الليبرالية لاقتـصاد الـسوق والـدين الاسلامي" وفي مواجهة الليبرالية المتوحشة وتبعاتها، "تولى النصاب الـديني مـلء الفراغ وتأمين مظلة اجتماعية توازن تفتت السياسي "، بحسب عبارات نوفل.

وفي سياق من الازمات الاقتصادية والاجتماعية، شدد حزب الرفاه على مسائل العدالة ومحاربة البطالة والفساد الحكومي، وأثمرت حملاته وشعاراته مقاعـد فـي الانتخابات البلدية والانتخابات النيابية في كانون الأول / ديـسمبر 1995، إذ نـال 21,35 بالمئة من الأصوات، ولم يسلّم العسكر تماما بنتائج صناديق الاقتراع، بـل راحوا يهوّلون بخطر الإسلاميين، وينظمون الحملات المناوئة للاسلاميين في وسائط الاعلام وفي الشارع، واستخدمت مقررات اجتماع "مجلس الامن القومي" فـي 28 شباط/ فبراير 1997م، للضغط على نجم الدين أربكان، زعيم الحزب، الذي سرعان ما رضخ واعلنت حكومته استقالتها في 11/ حزيران/ يونيـو، ومـن ثـم قـررت المحكمة الدستورية في 16 كانون الثاني/ يناير 1998 عدم شرعية حزب الرفـاه، وخرج من رحم ذلك الحزب كل من "حزب السعادة "( تقليـدي) و"حـزب العدالـة والتنمية" (تجديدي)، الذي يصفه الباحث بأنه "ديمقراطي محافظ" إسلامي ولكنـه لا يحبذ الانفصال عن حركة الرأسمالية المعولمة، ويتمتع بقاعدة قوية وسط الأناضول وأكثرية ناخبة من الأرياف، وهو يصوّر نفسه بأنه "حزب الفقـراء والمحـرومين"

وحامل لواء "العدل" ويستقطب الفئات الليبرالية بوصفه "حـزب المبـادرة الحـرة". (حسين، 2002).

### 2.4 مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية وتجاوز مصالح الدولتين

نتيجة الوقائع المستجدة منذ احتلال العراق، والتطور الملحوظ في مقاربة تركيا لمصالحها الإستراتيجية،يبقى التساؤل الاستراتيجي المطروح حاليا: كيـف يـنعكس ذلك التطور على العلاقات التركية – الإسرائيلية ؟ فهل ستزداد وتيرة التـوتر فـي العلاقة، وصولا إلى الانحدار الحادّ، ومن ثم القطيعة؟

تعمل السياسة التركية الجديدة على كسب المزيد من الأصدقاء، ولا ترغب في أن يكون لها أعداء جدد، أو أن تبني علاقاتها الجديدة على أنقاض بعض الأصدقاء الآخرين، وخاصة إسرائيل، لأن ثمن ذلك قد يكون باهظاً علـى عـدة مـستويات ومجالات، إذ على الرغم مـن ردود الفعـل التركيـة المتعـددة إزاء الممارسـات والمواقف الإسرائيلية المختلفة، ومواقف الرأي العام المتشنجة فـي كـلا البلـدين، وخاصة بعد أزمة قافلة الحرية، إلا أن الحكومتين ما زالتا تحافظان على علاقتهمـا الاقتصادية والعسكرية الى حد ما في جميع المجالات، إذ لم تقم تركيا مثلا بإلغاء أو تجميد عقود التسليح أو الدفاع أو التجارة مع إسرائيل بشكل نهائي، وهو أيضا حـال العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

لا يبدو أن لكلا الطرفين مصلحة في تعميق الخلافات القائمة بينهما أو تطوير مداها ومضمونها، بغض النظر عن حجم الضرر أو استفادة هذا الطرف أو ذاك، بل إن أمر العلاقات التركية – الإسرائيلية ومستقبلها على ما يبدو قد يتجاوز مـصلحة البلدين، اذ أن توتر العلاقة أو القطيعة بين الطرفين قد يُلحق الـضرر بكثيـر مـن الأطراف الدولية والإقليمية، ومنها العربية، وبالتحديد سورية، فإذا رغبت تركيا في الدخول على خط مفاوضات السلام الإسرائيلية – العربية ينبغـي أن تكـون لـديها علاقات جيدة مع هذه الدولة(الحناشي:2009).

كما أن قدرات تركيا الاقتصادية والعسكرية وتحالفاتها الدولية لا تؤهلهـا مـع ذلك لتأدية دور إقليمي في كل جهات جوارها الجغرافي، سواء في البلقان أو القوقاز

أو الشرق الأوسط أو البحر الأسود، وحتى شرق المتوسط، اذ لا يستطيع تأدية هكذا دور سوى القوى العظمى، وهي بديهية من بديهيات العلاقات الدولية، وتحاول تركيا أن تخفف من أعباء علاقتها مع إسرائيل حتى تـتمكن مـن ممارسـة دور الدولـة الإقليمية الكبرى في محيطها، وتركيا تعمل على إمكانية الحفاظ على علاقتهـا مـع الولايات المتحدة بدون المرور بإسرائيل.

وفي المنظورين الإسرائيلي والأمريكي، تشكل تركيا ركناً لا يستغنى عنه في أية استراتيجيا تعد للشرق الأوسط، وحاجة يفرضها الموقع الجيو سياسي لتركيا من وجوهه الأساسية، الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والـسياسية، فـضلا علـى العسكرية، والولايات المتحدة باتت مدركة للصعوبات التي تواجهها فـي المنطقـة، وترى في تركيا احتياطيا استراتيجيا يمكن الركون إليه ليشكل عامل استقرار وحاجة ملحّة في الأزمات المعقّدة(حطيط:2010).

ولتدعيم الدور الإسرائيلي في الشرق الأوسـط، تـرى إسـرائيل أن توطيـد علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا، من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجـالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، على الرغم من كل ما تشوب العلاقـات بين البلدين حاليا من شوائب، اذ أن تلك العلاقات تمنحها بطاقة دخول رسمية أخرى غير معاهدات السلام العربية- الإسرائيلية، الى منطقـة الـشرق الأوسـط وآسـيا الوسطى عبر دولة إسلامية، وتعلق إسرائيل آمالا من خلال توطيد علاقاتهـا مـع تركيا، على أن تكون بوابة دخول لها الى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، حيـث الموارد الاقتصادية المهمة هناك، وبخاصة النفط، وذلك لأن تركيا تربطهـا بتلـك الدول علاقات دينية وتاريخية وقومية وجوار جغرافي(مرغريت:1994).

## 2.4 الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية وفن الواقعية السياسية في التعامل مـع تركيا

تتقن الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية فن الواقعية السياسية والعمـل علـى محورين، حتى ولو كان اتجاههما الظاهر متعاكسا، حيث لا يتم الدخول فـي لعبـة سياسة أحادية الاتجاه، بل يتم الاعتماد على الثنائية القائمة على اتجاه رئيسي للحركة

المباشرة، واتجاه فرعي أو غير مباشر مرادف لبعض القـوى الإقليميـة صـاحبة القدرة على المناورة وصاحبة المصلحة في العمل ذاته. وتطبيقا لهذا المبـدأ، فـإن إسرائيل والولايات المتحدة قد لا ترى في التحرك التركي الجديد خطراً استراتيجياً في الشرق الأوسط، وتحديدا باتجاه سورية وإيران، والدخول المباشـر علـى خـط القضية الفلسطينية لإنتاج تفاهمات إستراتيجية معهما، ولا يكون هذا التحـرك فـي نهاية المطاف خطراً استراتيجيا على كلتا الدولتين(الربضي، 2010)

إن الولايات المتحدة وإسرائيل حريصتان على علاقاتهما الإسـتراتيجية مـع تركيا،وقد يقدم لهما التحرك التركي ونتائجه أهدافا إستراتيجية، منها:

1- إقامة التوازن مع إيران على مسرح الشرق العربي حتى لا تبقى وحدها من الدول الإسلامية ممسكة بهذا الملف، من حيـث دعـم الفلـسطينيين، ونقـد المواقف العربية الضعيفة في مواجهة إسرائيل.
2- تقديم فرصة الى سورية للتخفيف مـن اعتمادهـا علـى إيـران كحليـف استراتيجي وهذا المنطق تعول عليه إطراف عدة بشكل بالغ، لأنـه يـشكل المدخل الفعلي الى إراحة إسرائيل.
3- لا يمكن إسرائيل الاستغناء أو التفريط بعلاقتها مع تركيا حاليا، وقد تكـون مضطرة الى مراعاة بعض المواقف التركية وتفهمها صونا لهذه العلاقة.

هنا، قد تستفيد أمريكا من الأمر بدون إحراج لها، بإنشاء قوة ضـغط إقليمـي على إسرائيل بدون أو تتسبب في إحراج الإدارة الأمريكيـة أمـام الكـونغرس أو الهيئات الأخرى التي تخضع بشكل أو بآخر لضغط اللـوبي اليهـودي، والولايـات المتحدة قادرة، لو شاءت، على الضغط مباشرة على إسرائيل لتدفعها الى فعل ما – خاصة بعد العام 2006- لكنها لا تريد ذلك حتى لا تـضعف إسـرائيل، ولكـي لا تنكشف أكثر أمام الدول العربية المتحالفة معها.

تريد أمريكا إسرائيل القوية المنيعة، ولكن المنضبطة نوعا مـا، وقـد يـأتي الموقف التركي في هذا السياق، وبتقاطع مصالح مع جميع الأطراف بدون استثناء، لهذا يأتي الضغط على إسرائيل منحصرا في الشكليات والجزئيات، أما الأساسـيات فلن تكون محلا له حتى إشعار آخر أو عند حدوث تغيـر جـذري فـي المواقـف

الإستراتيجية التركية، فالظروف المستجدة منذ احتلال العراق قد تنعكس على مصالح إسرائيل وتركيا الإستراتيجية،مما قد يتطلب إعادة النظر من قبل الحكومة التركية لسياستها المتبعة، وذلك مع دخول تركيا مرحلة جديدة من حوارها مع أوروبا مستقبلا حول البدء في مرحلة مفاوضات العضوية، اذ أن تركيا ستكون مضطرة الى البدء في الانسجام مع المعايير الأوروبية في السياسة الدولية، وفي مقدمتها إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل، تماما كالولايات المتحدة.

وتدرك تركيا أنها مقبلة خلال مفاوضات العضوية على مطالب أوروبية حساسة، منها الاعتراف بالإبادة الأرمينية على الرغم من توقيع اتفاقية سلام مع أرمينيا في العام 2009، وقد تؤدي إسرائيل دوراً من خلال علاقاتها ونفوذ اللوبي اليهودي في أمريكا وأوروبا في مواجهة بعض هذه المطالب التي تؤرق تركيا، والتنسيق الأمريكي – التركي موجود على صعيد تصفية الحكومة التركية لتمرّد حزب العمال الكردستاني شمال العراق، ومن الطبيعي إلا يأتي هذا التنسيق خارجاً عن الإرادة الإسرائيلية.

**أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة:**

حتى تتمكن تركيا من تطبيق سياسة خارجية فاعلة وإيجابية لابد من التزام عدد من المبادئ أهمها: (أوغلو، 2011)

**مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن**

حيث لابد من إقامة التوازن بين الحرية والأمن في الداخل حتى تتمكن من التأثير على محيطها. فعندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها وتمنحها قدراً كبيراً من الحرية في ظل ما يحفظ البلاد من الاضطرابات. تمكنت تركيا من اجتياز هذا المبدأ بنجاح وهو ما يؤكد على أن الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا.

**مبدأ تصفية المشكلات مع دول الجوار:**

اتضحت نتائج هذا المبدأ الإيجابية في العلاقات التركية مع الدول المجاورة لها في الآونة الأخيرة حيث أمست علاقات تركيا مع هذه الدول علاقات ودية وطيدة. وأبرز ما يؤكد ذلك علاقاتها مع سوريا التي توجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة وطورت كذلك

علاقتها مع جورجيا بحيث أصبحت تستخدم مطار (باتوم) وكأنه أحد مطاراتها الداخلية. وعززت علاقاتها مع بلغاريا. كما حافظت على علاقاتها مع إيران دون أن يعتريها أي اهتزاز. وفيما يخص العراق قامت تركيا بتشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى بين الدولتين. وبذلك أصبحت تركيا تقيم علاقات تعاون مع دول الجوار.

**مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:**

يرتكز هذا المبدأ على تاثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز إلا أن نفوذها محدود جداً في الشرق الأوسط حتى عام 2002 حيث أصبحت تركيا تمتلك قدرات وقنوات اتصال تجعلها قادرة على متابعة كافة التطورات في الشرق الأوسط وخصوصاً في الساحة الدبلوماسية.

**مبدأ الدبلوماسية المتناغمة:**

يتوضح هذا المبدأ عند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسية من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية وخاصة قمة الناتو/ قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. واستضافتها لمعظم المنتديات الدولية حيث أصبحت عضواً مراقباً في الاتحاد الإفريقي (2007). وإن هذا الانفتاح على الساحات والأقاليم الدولية في السياسة التركية يعد تغيراً إيجابياً في صورة تركيا الدولية.

**مبدأ الأسلوب دبلوماسي جديد:**

بما أن تركيا دولة جسرية فإنها تمثل معبراً بين الأطراف الكبرى الشرقية والغربية. ومن المهم رسم خريطة جديدة لتركيا لتصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافظ الشرق وأوروبا. وإذا تمكنت تركيا من نقل موروثاتها التاريخية والحضارية إلى أوروبا ستكون حققت العالمية على المدى الطويل بما يعطيها استحقاقات الإنغمام التركي لأوروبا كافة.

**مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد:**

ويركز هذا المبدأ على حقيقة العلاقات مع اللاعبين الدوليين. ونرى بأن لتركيا بديل عن أي علاقة دولية بل وهي علاقات متكاملة. فهذا المبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء ارتباطها بحاف الناتو تحت مفهوم العلاقات الثنائية.

وكما يوضح أن سياستها مع روسيا أو أوروسيا تجري في إطار متكامل وهذا يعني أن السياسة التي تنتهجها تركيا لم تتضارب ولم تتناقض. وبهذا يمكننا وصف السياسة التركية بأنها مؤسسية وراسخة (عبدالفتاح، 2011).

### 3.4 من التحالف الإستراتيجي إلى القطيعة الدبلوماسية:

يبدو أن جذور أزمة العلاقات التركية – الإسرائيلية تمتد إلى أبعد من المواجهة التي حصلت بين رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمون بيريز في أثناء ندوة مشاركاً فيها في دافوس مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، حيث تبادلا (أردوغان وبيريز) عبارات قاسية، رأى فيها العديد من المراقبين خطراً حقيقياً على مستقبل العلاقات الاستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب. وقد شكل هذا الحادث المذكور سبباً للكشف عن عمق الأزمة الصامتة القائمة بين البلدين. (نور الدين، 2008،: 276)

شهدت العلاقات المشتركة تطوراً إيجابياً خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث حولت من علاقات عادية بينهما إلى علاقات إستراتيجية على الصعيدين السياسي والعسكري، لكن مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة العام 2002، ومع بداية الحرب الأمريكية على العراق العام 2003 بدا واضحاً أن هناك اختلافاً كبيراً في الأهداف والأولويات لما يعود لمجريات الحرب على لبنان وغزة، وأيضاً لما يعود لإعادة بناء مستقبل العراق. تركزت الهواجس التركية حول إمكان قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق مع كل ما يحمل الاحتمال من تعقيدات سياسية وأمنية ستؤثر على الاستقرار في مناطق تركية واسعة. (نورالدين، 2008: 276)

في المقابل كانت إسرائيل ترى أن هناك مصلحة لها في تقسيم العراق وبالتالي في نشوء دولة كردية، وهو أمر طالما سعت إسرائيل إلى تحقيقه عبر المساعدات التي كانت تقدمها للأكراد لعدة عقود ماضية.

لم يكن بإمكان أي مراقب متتبع للعلاقات التركية – الإسرائيلية التنبؤ بحدوث مثل هذه التداعيات السلبية بين البلدين، سواء من خلال مراجعة العلاقات الإيجابية

التي نشأت بين الأتراك واليهود أيام السلطنة العثمانية على أثر اضطهاد اليهود في إسبانيا في القرن الخامس عشر، أو من خلال مراجعة نمو العلاقات خلال عقد التسعينيات والتي بلغت أوجهها من خلال توقيع اتفاقية التعاون العسكري العام 1996. (نور الدين، 2008: 277)

لم تسلم العلاقات التركية- الإسرائيلية من التساقطات الضارة التي تسببت بها هجمات 11 ايلول/ سبتمبر العام 2001 فقد أدت هذه الأحداث إلى تغيير أساسي في تحسس مصادر التهديد الأمني بالنسبة إلى إسرائيل وتركيا. وعلى الرغم من شعور الطرفين بضرورة إخفاء هذا الاختلاف في تقدير مصادر التهديد الإرهابي، بدت إسرائيل جاهزة لإعادة تقييم علاقاتها من زاوية جديدة، وعلى خلفية أن تركيا هي بلد إسلامي، وأن الحكم الجديد المتمثل بحزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى الحكم العام 2002، يمثل التيار الإسلامي داخل تركيا، وسيكون من الصعب ضبط سلوكيته والوثوق بموافقته.

شعرت إسرائيل بأنها أمام اختبار ثقة لعلاقاتها مع تركيا، حيث بدأت التساؤلات حول قدرة تركيا على الوفاء بالتزاماتها تجاه إسرائيل، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتناقض الحاصل بينهما لكل ما يجري في العراق وشماله. كان الشعور التركي العام بأن ما تقوم به إسرائيل في شمال العراق يشكل تهديداً مباشراً لاستقرار المناطق الكردية داخل تركيا.

أما بالنسبة إلى تركيا فقد ظهر بوضوح أنها بدأت تتحضر لاعتماد سياسة خارجية وأمنية جديدة تحقق لها مصالحها في ظل التحولات الكبيرة التي طرأت على المستويين الإقليمي والدولي. ولابد من الإشارة أيضاً إلى التوجهات الجديدة التي حملها حزب العدالة والتنمية إلى الحكم اعتباراً من العام 2002 والتي ركزت على تحقق هدفين أساسيين كبيرين: (بن صقر، 2010: 16)

**الأول**: الاستفادة من الدعم الشعبي لإرساء قاعدة صلبة لحكم مدني قادراً على الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتكريس بقاء السلطة في أيادي الحكم المدني المنتخب ديمقراطياً، وتخليصه بالتالي من قبضة جنرالات الجيش.

**الثاني**: اعتماد رؤية جديدة للسياسة الخارجية من خلال مقارنة فلسفية تتمحور حول فكرة "لا خصومة مع الجيران" والتي تقدم بها مستشار أردوغان أستاذ العلـوم السياسية أحمد داوود أوغلو، الذي انتقل لاحقاً ليكون وزير الخارجية.

في ظل هذا التبادل في بنية النظام السياسي التركي وتوجهاته السياسية الجديدة بدأت العلاقات مع إسرائيل تشهد بعض التوتر، كما تراجعت قواعد الثقة المتبادلـة بين الدولتين. ولم تنجح الزيارات الرسمية المتبادلة أو توقيع عقود لـشراء الـسلاح الإسرائيلي في تبديد الهواجس الجديدة المتبادلة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالـشكوك التي خارمت النخب السياسية والثقافية التركية حول النشاطات الإسرائيلية المشبوهة مع الأكراد في شمال العراق. ساهمت عـدة مواقـف أعلنتهـا القيادتـان التركيـة والإسرائيلية بالإضافة إلى بعض الأحداث الطارئة إلى ظهور أجواء من العداء ضد أردوغان داخل إسرائيل. وبلغ التوتر في العلاقات ذروته بسبب الهجوم الإسـرائيلي على أسطول الحرية حيث وصلت إلى مستوى بات يهدد كل الإنجازات التي تحققت خلال ما يزيد على ستة عقود من العلاقات الودية. لقد شكل هذا الهجـوم صـدمة كبيرة للشعب التركي وحكومته على حد سواء حتى أن جنرالات الجيش المتعاطفين مع إسرائيل رأوا أنه لا يمكن قبول العمل الذي قامت به إسرائيل والـذي أدى إلـى مقتل تسعة مواطنين أتراك.

عكس الرئيس عبدالله غول في خطابه في قمة بناء الثقة مع الدول الآسيوية في اسطنبول في 8حزيران/ يونيو مدى شعور السلطات التركية بالسخط والغضب على ما قامت به إسرائيل، وأنه يجب أن تشعر هذه بالألم على الخطأ الذي ارتكبته، وأن تركيا لن تسمح لها بالتهرب من مسؤولياتها عن هذا الحادث، وأن "الأفعال سـتكون ارفع صوتاً من الكلمات".(بن صقر، 2010: 17)

يبدو أن العلاقات التركية- الإسرائيلية تخضع الآن لاختبار كبير يضعها على مفترق بحيث انها باتت مهددة بالانتقال من حالة التحالف الاستراتيجي إلى حالة من المقاطعة والعداء، ولكن مع قناعة راجحة لدى الدولتين بعدم إمكان الانتقال إلـى أي مواجهة عسكرية كبيرة أو محدودة بينهما.

تدعو الأجواء الراهنة إلى الاعتقاد بأن التدهور الحاصل يمكن أن يستمر، وأن يصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب، خصوصاً بعدما دلّت الإحصاءات الأخيرة على انتشار مشاعر العداء لإسرائيل لتشمل الأكثرية الساحقة من الشعب التركي.

يبقى السؤال المطروح الآن: هل تحررت تركيا فعلاً من كل قيود "الحجر السياسي" الإقليمي الذي فرضه عليها التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل خلال ستة عقود؟ وما هي طاقة الدول العربية وقدرتها على توظيف الاختلاف وتحويله إلى قطيعة دبلوماسية؟

## 4.4 العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى أين بعد الهجوم على أسطول الحرية؟

يضم "أسطول الحرية" ست سفن استأجرتها منظمات مؤيدة للفلسطينيين لنقل مساعدة الى قطاع غزة .

1. الأسطول: يتألف من سفينة كبرى تحمل اسم "مافي مرمره" تنقل حوالي 600 شخص وسفينتي شحن محملتين بمساعدة إنسانية وثلاث سفن اصغر. وترفع ثلاث من السفن العلم التركي بينما اثنتان مسجلتان في اليونان والأخيرة في الولايات المتحدة. وأبحرت سفينة سابعة تحمل اسم ريتشل كوري الناشطة الأميركية .
2. الحمولة: يقول المنظمون ان السفن تنقل حوالي عشرة آلاف طن من المساعدات الإنسانية بينها مواد طبية وغذائية وألبسة ومواد لمنازل مسبقة الصنع ومواد تعليمية واسمنت..، مشددا بذلك على الطابع السلمي للحملة .
3. المهمة: كان يفترض أن يسلم الأسطول حمولته إلى سكان قطاع غزة البالغ عددهم 1,5 مليون نسمة يعتمد ثمانون بالمئة منهم على المساعدة الدولية بينما يخضع القطاع لحصار إسرائيلي منذ سيطرة حركة حماس على السلطة في حزيران، 2007 وقد رست خمس قوافل من هذا النوع في غزة منذ إطلاق الحملة في آب 2008 بينما فشلت ثلاث أخرى أعترضتها القوات الإسرائيلية. وخلافا للأساطيل الخمسة التي كانت حمولاتها رمزية، الأسطول الذي أبحر

من قبالة سواحل قبرص هو الأول الذي ينقل مساعدة كبيـرة ويتـسم ببعـد دولي.

لم يبد أي من الطرفين بعد الهجوم على أسطول الحرية استعداده للتراجع عـن موقفه المتشنج المعلن على الرغم من الاجتماع "السري" الخاص الذي عقد بينهما في بروكسل بتشجيع وإلحاح أمريكيين، ويستدعي مجمل التصريحات التي صدرت عن وزير الخارجية التركي داوود أوغلو وعن رئيس الحكومـة الإسـرائيلية نتنيـاهو التساؤل حول نيات الطرفين الاستمرار في لغة الموقف "العاطفي" الراهن إلى حـين بلوغ نقطة اللاعودة؟ تتعدى جذور الأزمة الراهنة ما حدث في مؤتمر دافوس بـين شيمون بيريز ورجب طيب أردوغان، ولكن الحادث وانسحاب أردوغان من نـدوة الحوار قد كشف

الغطاء عن وجود توتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية. كما تتعدى حادثـة إهانة السفير التركي من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي وما تبع ذلك من توتر في العلاقات المشتركة، أو حتى ما تبع تلك الحادثة من مواقف سلبية أدت إلى إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية تنظمها تركيا. ويمكن أيضاً النظـر إلـى حادثة الهجوم على أسطول الحرية بأنها "الشعرة التي قصمت ظهر البعيـر" وبـأن حقيقة الأزمة تنطلق من أسباب بنيوية فـي سياسـة البلـدين، ومـن المتغيـرات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وهي بالتالي تتعدى المواقـف الشخـصية العاطفية أو المبدئية لمختلف اللاعبين في البلدين. من خلال هذا التوصـيف يمكـن القول إن علاقات تركيا بإسرائيل كانت تشكو من ازدواجية الموقف تجاه ما تقوم به إسرائيل من إجراءات ضد الفلسطينيين، وهذا ما يفسّر ازدهار العلاقات في منتصف التسعينيات في ظل التطورات الإيجابية التي رافقت اتفاقات أوسلو، كما يفسر التوتر الذي حصل لاحقاً بسبب السياسات الظالمة التي اعتمدتها إسرائيل ضد الفلسطينيين، والتي بلغت ذروتهـا فـي أثنـاء الحـرب علـى غـزة العـام 2009. (Abadi, 2004:P.6;P.37)

تغيرت البيئة الإستراتيجية التي فتحت باب التعاون بين تركيا وإسرائيل علـى مصراعيه في منتصف التسعينيات وذلك بسبب التداعيات التي تسببت بها الحـرب

على العراق العام 2003، والتي دفعت تركيا إلى الانخراط في سياسـات المنطقـة وإلى تحسين علاقات التعاون مع جيرانها وتعميقها. توصـلت الحكومـة التركيـة المشكلة من حزب العدالة والتنمية إلى بناء رؤية سياسية جديـدة تتمحـور حـول ضرورة الانفتاح على كل دول المنطقة من دون استثناء ومفاضلة بين دولة وأخرى. (The Oxford History of Byzantime, 2002)

يبدو من كل ما تكشفت عنه سلسلة الأزمات المتلاحقـة بين تركيا وإسـرائيل من ملابسات وحقائق أن هناك اختلافاً كبيراً في رؤيـة كل من البلـدين لمجريـات الأحداث في المنطقـة والخيارات التي يمكن اعتمادها في مواجهـ ـة المتطلبـات المستقبليـة. يبدو أن الخيارات التي تعتمدها إسرائيل ما زالت ترتكز علـى نتـائج حرب 1967، والحروب الأخرى التي خاضتها، وعلى نتائج معاهدة الـسلام التـي وقعتها مع مصر، وهي تنطلق في مجملها من حاجات أمنيـة لا أكثـر ولا أقـل. (Laurence et al, 2008, P.624)

لا تلقى هذه الخيارات الإسرائيلية أي تأييد على المستويين الإقليمي والـدولي، وقد بات من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تشعر بكثير من الحـرج في دعم هذه الخيارات الأمنية الإسرائيلية. في المقابل تنطلق خيارات تركيـا مـن ضرورة تحقق الاستقرار الإقليمي من خلال اعتماد سياسة الانفتـاح علـى جميـع جيرانها، وعلى ضرورة التوصل إلى السلام بين العرب وإسرائيل، وبناء علاقـات تعاون اقتصادي واسع بين دول المنطقة، وهي تقف بالتالي ضد مبدأ اللجـوء إلـى القوة لحل الخلافات، وترى أن الحوار هو الطريق الأفـضل لتحقيـق الاسـتقرار والسلام للجميع. وتبدو تل أبيب غير قادرة لأسباب سياسية وأيديولوجية، على تغيير خياراتها وسلوكيتها من أجل اعتماد مقاربـة واقعيـة لحـل القـضية الفلـسطينية، والانسحاب من الجولان السوري لقاء الانخراط الـسياسي والاقتـصادي مـع دول المنطقة، وفق الحل الذي قدمته مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمـة بيـروت العام 2001. (Jones, 2010)

تنظر إسرائيل إلى إيران كمصدر لتهديد مصيري، وهي تعمل علـى عـزل إيران، كما تتحضر وفق الخطط التي نشرت في الغرب، لشن هجوم جـوي علـى منشآت إيران النووية الأساسية. في المقابل تعارض تركيا قيام إسرائيل بأي عمـل

عسكري ضد إيران وذلك على الرغم من معارضتها الشديدة لامتلاك إيران للسلاح النووي.

عكست مواقف قيادات حزب العدالة والتنمية في إبان الحرب على لبنان وغزة حقيقة وجود خلافات سياسية بنيوية بين تركيا وإسرائيل، وأن كل ما جرى الحديث عنه عن وجود منطلقات أيديولوجية وراء مواقف تركيا التي أدانت لجوء إسرائيل إلى الحرب ما رافق ذلك من استعمال مفرط للقوة لا أساس له من الصحة، وهذا ما يفسر عدم إقدام رئيس الوزراء أردوغان على اتخاذ خطوات تقضي بخفض التمثيل الدبلوماسي بين أنقرة وتل أبيب. (Katz, 2007)

ترجح كل المؤشرات بأن "التحالف" التركي- الإسرائيلي بات يتجه نحو مفترق تتحول عبره طبيعة العلاقات من علاقات مربحة للطرفين إلى علاقات خاسرة للطرفين، وأن حراجة الموقف الراهن لا تخدم أي منهما. إن اسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن تدهور دراماتيكي في علاقات دولتين تتمثل باللجوء إلى الحرب. وهو خيار مستبعد. لكن يتمثل أسوأ الخيارات البديلة بخفض متبادل لمستوى التمثيل الدبلوماسي، وأن كل الدلائل تقود في هذا الاتجاه في ظل استمرار لغة التصعيد والمكابرة التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية.

## الاستنتاج

إذا استمرت تداعيات الأزمة الناتجة عن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية ستكون الخسائر كبيرة على كل من تركيا وإسرائيل وأن التبادل التجاري بين البلدين قد تجاوز مليارين ونصف مليار دولار العام 2009، وأن تركيا ما زالت دولة علمانية، وتعتمد الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة، وهي عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي.

الحقيقة الثانية التي يجب أن ينطلق منها أي توجه لمعالجة ذيول الهجوم وإعادة تقييم العلاقات التركية- الإسرائيلية، من خيارات تركيا الجديدة لدعم الاستقرار وحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وبناء علاقات وثيقة للتعاون الاقتصادي بين جميع دول المنطقة، مع الحفاظ على علاقاتها التاريخية مع الغرب. تبقى الولايات المتحدة القوة الوحيدة القادرة على التاثير في مسار الأزمة المتفاقمة خصوصاً بعد

الفشل في إيجاد مخرج لها من خلال اجتماع وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو ووزير التجارة الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر في بروكسل بتشجيع أمريكي، وما تبع ذلك من رفض المسؤولين الإسرائيليين مطلب تركيا الاعتذار وبتشكيل لجنة تحقيـق دولية.

يمكن لإدارة أوباما وحدها القيام بدور فاعل لاحتواء التدهور المـستمر فـي العلاقات وذلك من خلال ممارسة الضغوط على رئيس الحكومة الإسرائيلية للقبـول بلجنة تحقيق دولية تكشف حقيقة ما جرى في الهجوم على الباخرة "مـافي مرمـرة" وأيضاً الطلب إلى رئيس الحكومة التركية للتجاوب مع مجريات التحقيق الدولي.

تقضي الحكمة أيضاً أن يبادر الرئيس أوباما إلى تحذير اصدقاء إسرائيل فـي الكونغرس من أن حملة التصعيد التي يروجون لها ضد تركيا لا تخـدم المـصالح الاستراتيجية الإسرائيلية أو الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن اعتبـار أي مراهنة إسرائيلية على خسارة حزب العدالة والتنمية لأكثريته النيابية في الانتخابات المقبلة وبالتالي انتظار عودة تحالف الاحزاب الأخرى إلى الحكم من أجـل العـودة بالعلاقات مع تركيا إلى سابق عهدها بمنزلة مغامرة جديدة غير محـسوبة النتـائج. يبدو أن الخيارات السياسية والاقتصادية التي اعتمدتها حكومة أردوغان تصب كلها في اتجاه توسيع القاعدة الشعبية لحزب العدالة والتنمية، وخصوصاً بعدما أعطت هذه الخيارات ثمارها في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها تلتقي مع التأييد العـارم للقضية الفلسطينية لدى الرأي العام التركي. لقد حلت حكومة أردوغـان الإشـكالية التي كانت قائمة ما بين ما كانت تريده الحكومات السابقة من علاقات مزدهرة مـع إسرائيل ونظرة المواطنين الأتراك لإسرائيل كقـوة ظالمـة ومـضطهدة للـشعب الفلسطيني. وسيكون لمواقف أردوغان "المتشددة" من إسرائيل آثارها في الانتخابات العامة المقبلة.

لابد من أن تدرك حكومة نتانياهو أن السياسة التركية الجديدة تجاه المنطقة لا تنطلق من خيارات عاطفية أو شخصية، بل هي سياسة براغماتية تخـدم مـصالح تركيا العليا، ومن هنا فإن الأرضية الأمنية والعسكرية التي نشأت عليهـا علاقـات تركيا بإسرائيل قد تغيرت لتحل مكانها مصالح تركيا الاقتـصادية والتـي تقـضي

باعتماد سياسة الانفتاح تجاه جميع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. من هنا فإن أي محاولة إسرائيلية للحفاظ على هذه العلاقة المهمة مع تركيا يجب أن تبدأ من تحقيق السلام، لأن السلام وحده كفيل بتسهيل دخول إسرائيل كشريك إقليمي قادر على الالتقاء مع التوجهات التركية الجديدة، وبالتالي المحافظة على العلاقات التاريخية القائمة مع أنقرة.

تخدم الخيارات السياسية التي اعتمدتها حكومة أردوغان مصالح تركيا الاقتصادية والجيو- استراتيجية وهي تلتقي أيضاً مع مشاعر الشارع التركي ومن هذه الحقائق الجديدة يمكن الاستنتاج بأن تركيا قد تجاوزت العلاقة القديمة مع إسرائيل والتي كانت ذات بعد واحد يتركز على الأمن والتعاون في المجال العسكري. كمالابد أن تدرك الولايات المتحدة أن تركيا قد تجاوزت كل الضوابط والرواسب التي فرضتها عليه الحرب الباردة وارتباطاتها العسكرية القائمة على أساس عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وبأنها ستستمر في سعيها للتحول إلى قوة رئيسة ذات تأثير "شامل" في الشرق ا لأوسط والعالم الإسلامي.

تتطلب أي معالجة للعلاقات التركية- الإسرائيلية أو التركية – الأمريكية التعامل بواقعية من قبل تل أبيب وواشنطن فتأخذان بعين الاعتبار مصالح تركيا وتوجهات الشعب التركي، ضمن الاطر التي رسمتها الثورة "الهادئة" التي يقودها أردوغان ووزير خارجيته داوود أوغلو.

**النتائج**

مرت العلاقات التركية الإسرائيلية بفترات مختلفة تراوحت بين الفتور والتوتر وبين الاستقرار والتقارب، متأثرة بذلك بالعديد من الظروف التي كانت تؤثر في البلدين، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بدا التوتر علامة مميزة في العلاقات التركية الإسرائيلية خصوصاً منذ الهجوم على قطاع غزة والتي عقبها أحداث دافوس، وتأثرت كذلك بالعديد من العوامل الأخرى كان أبرزها الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية.

ففي الوقت الذي تبدو فيه مطالبة بالرد علي هذه الصفعة الإسرائيلية المدوية، تتعقد الأمور أمام حكومة أردوغان. ذلك أنها إن تراجعت أمام إسرائيل وقبلت

بمواقف حكومة نتنياهو دون الرد على استفزازاتها، فستكون عرضة لفقد قسط وافر من شعبيتها، لأنها ستظهر أمام الشارعين التركي والإسلامي كمن تتفنن في التهديد والدعاية من دون فعل حقيقي. وإن صعدت ضد حكومة نتنياهو ردا على استفزازها، فإنها سترفع من سقف التوتر مع تل أبيب على نحو يثير استياء واشنطن إلى مستوى قد يجهز على دعمها لحكومة العدالة، كما يفاقم من سخط دوائر تركية محلية، علاوة على إسرائيل التي ستعمد إلي اتخاذ خطوات انتقامية وعقابية أخرى مضادة أكثر حدة، تضيق من خلالها الخناق على حكومة العدالة والتنمية في الداخل والخارج، حيث سيبقي الملف الكردي متأججا وكذلك الأرميني مفتوحا. كما ستتضاعف الضغوط الأمريكية والغربية على أنقرة، متهمة إياها بالانحراف عن النهج الغربي والتوجه نحو دول وحركات مارقة، كإيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، مما يزلزل الأرض تحت أقدام حكومة أردوغان، ويقلص حظوظها في الفوز بالانتخابات المقبلة أو أية انتخابات مبكرة.

بدا الخلاف التركي - الإسرائيلي كما لو كان تنافرا كيميائيا وسياسيا بين حكومتي أردوغان ونتنياهو. ففي حين تلقي حكومة أردوغان باللائمة علي نظيرتها الإسرائيلية في هذا الخصوص، تحمل حكومة نتنياهو نظيرتها التركية كامل المسؤولية عن التوتر الذي يلف العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ عام 2008، حتي إن وزير السياحة الإسرائيلي لم يتردد في اعتبار أردوغان عدوا للدولة العبرية، كون الحكومة التركية الحالية تمثل حزب العدالة والتنمية الأسير للنزوع الفطري نحو التطرف والتأسلم ومعاداة السامية. إذ لا تتورع حكومته عن توثيق أواصر الصداقة مع بعض الأنظمة والحركات "الراديكالية" في المنطقة كنظامي إيران وسوريا، فضلا عن حركة حماس الفلسطينية، في الوقت الذي لا تعبأ فيه بفتح جبهات للخلاف والشقاق التدريجيين والمتواصلين مع إسرائيل والولايات المتحدة والغرب، بما في ذلك المظلة الأمنية والاستراتيجية التي تظل جماعتهم والمتمثلة في الحلف الأطلسي. وتأسيسا علي ذلك، هرعت تل أبيب إلي تفزيع العرب والعجم من تطلعات حكومة العدالة والتنمية للهيمنة علي المنطقة مجددا في سياق ما يعرف بـ "العثمانية الجديدة"، والتي بدت جلية في تصريحات أردوغان الرنانة وخطبه

العصماء، عقب الهجوم الإسرائيلي علي السفينة التركية "مرمرة" في المياه الدولية بالبحر المتوسط نهاية مايو 2010.

**المتغير الأمريكي:**

لاعتبارات بنيوية تتعلق بجذور وخصوصية العلاقات التركية - الإسرائيلية، كان للمتغير الأمريكي فيها دور محوري تتجلي أبرز ملامحه في حرص واشنطن علي الإبقاء على دفء تلك العلاقات بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة بالأساس، وإن اضطرت واشنطن للضغط على تركيا وحملها على تقديم تنازلات، حالة حدوث توتر في علاقاتها بإسرائيل لأي سبب كان.

لذا، عمدت حكومة نتنياهو إلي تلغيم علاقات حكومة العدالة التركية بإدارة أوباما، من خلال تفزيع تلك الأخيرة من تمرد حكومة العدالة وتجاوزها للحدود والقواعد التي وضعتها واشنطن للتفاعلات والعلاقات الإقليمية لحلفائها وأصدقائها في المنطقة، ثم الهجوم علي السفينة "مرمرة" وما تمخض عنه من سقوط تسعة قتلى أتراك، فضلا عن زهاء عشرين جريحا ومصابا آخرين، انتقاما لليمين الإسرائيلي المتطرف من إحراج حكومة أردوغان له، بعد تعريتها خطايا حكومة نتنياهو علي مرأى ومسمع من العالم أجمع، فضلا عن محاولة حكومة العدالة تلافي أية عقوبات أو خطوات تصعيدية جديدة ضد إيران على خلفية برنامجها النووي عن طريق إبرام اتفاق ثلاثي بمعاونة البرازيل لتبادل اليورانيوم عبر تركيا.

ويبدو أن مساعي حكومة نتنياهو قد آتت أكلها. ففي مرحلة ما من الأزمة، دعا السيناتور جون كيري، الذي يرأس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في نوفمبر الماضي كلا من تركيا وإسرائيل إلى تجاوز التوتر بينهما وتجديد العلاقات، لأن ذلك "يخدم جهود السلام في الشرق الأوسط". وقال كيري أمام مجموعة من الصحفيين في العاصمة التركية إن تحسين العلاقات بين أنقرة وتل أبيب قد يخدم العلاقات بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا. وأضاف أنه "من المهم أن تجدد تركيا وإسرائيل علاقاتهما وتعيدا المياه إلى مجاريها"، مشيرا إلى أنه يتفهم ما وصفه برد الفعل التركي القوي علي الهجوم الإسرائيلي، وقال إن "إسرائيل اعترفت بارتكاب بعض الأخطاء".

وبعد ذلك ومع إصرار حكومة أردوغان على موقفها من إسرائيل، بدأت دوائر سياسية وإعلامية في واشنطن تتراجع عن دعمها لتركيا وتنتقدها بحدة. حيث لم تستبعد مؤسسة "بروكينجز" للأبحاث أن تنأي تركيا بنفسها عن حلف شمال الأطلسي، وكذا التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل كما فعل الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديجول في ستينيات القرن الماضي، توخيا للاستقلال الوطني والخروج من الأحلاف وقيود التزاماتها العامة، فضلا عن تحقيق الحماية والردع النوويين على نحو مستقل بمنأي عن المظلة النووية الأمريكية. وهي التكهنات التي تزامنت مع إعراب مسؤول تركي عن خيبة أمل بلاده من موقف بعض دول حلف شمال الأطلسي، والتي لم يسمها بسبب دعمها للجنة الإسرائيلية التي كلفت بالنظر في الهجوم الإسرائيلي علي أسطول الحرية، في الوقت الذي شكك فيه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في موضوعيتها.

وبدورها، قادت مبادرات أردوغان في السياسة الخارجية الإقليمية، ومغازلته إيران، وخلافه مع إسرائيل، وتودده لسوريا معلقين غربيين للتكهن بشأن "إعادة تجميع استراتيجي" في السياسة التركية، بعيدا عن الغرب وحلف شمال الأطلسي، وتقربا من العالمين العربي والإسلامي، بالتوازي مع سعي حزب العدالة والتنمية لإيجاد برنامج عمل إسلامي جديد في الداخل. كما علق الكاتب الأمريكي توماس فريدمان بأن "حكومة تركيا الإسلامية تبدو غير مركزة علي الانضمام للاتحاد الأوروبي، بل إلي الجامعة العربية والانضمام إلي جبهة المقاومة المتمثلة في حماس وحزب الله وإيران ضد إسرائيل". كما تردد نقد شديد لهذا التحول الملحوظ في الكونجرس الأمريكي، بينما عبرت إدارة أوباما عن قلقها من بعض الأعمال التركية الأخيرة التي أرجعها وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس إلي تباطؤ الاتحاد الأوروبي في ضم تركيا لعضويته.

كذلك، حذر نواب أمريكيون تركيا من أن علاقاتها مع واشنطن سوف تتضرر، إذا استمرت فيما يرونه مسارا معاديا لإسرائيل. وبعد أن شكر أعضاء مجلس الشيوخ لأوباما دعمه إسرائيل في مجلس الأمن الدولي، بعد أن حالت إدارته دون قرار يلزم بفتح تحقيق مستقل في الهجوم على أسطول الحرية، طالب 87 عضوا من

أوباما إدراج مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية التي كانت وراء أسطول الحرية فـي قائمة المنظمات الإرهابية كما فعلت إسـرائيل. كـذلك، نـدد نـواب جمهوريـون وديمقراطيون بتركيا بسبب مساندتها قافلة أسطول الحرية، وانتقدوا أيضا معارضـة تركيا قرارا أصدره مجلس الأمن الدولي في الآونة الأخيرة يوسع العقوبـات علـى إيران بسبب برنامجها النووي. ووصفوا أفعال تركيا بأنها "مخزية"، وهـدد هـؤلاء النواب بتأييد أي خطوة للكونجرس مستقبلا، علي طريق اعتبار مـا تعـرض لـه الأرمن خلال الحرب الكونية الأولي علي أيدي العثمانيين إبادة جماعية.

أثرت المواقف الإسرائيلية من في خلق حالة التوتر الناشـئ فـي العلاقـات التركية – الإسرائيلية قد يفوق أثر أية أسباب أخرى بما فيها ممارسات إسرائلية إزاء الفلسطينيين، باعتباره السبب المعلن لتفسير الاضطراب الناشئ في علاقات الدولتين، وكان موقف إسرائيل مخيب لآمال الأتراك بشأن المسعى التركـي للتوسـط بـين الإسرائيليين والسوريين، والإسرائيليين والفلسطينيين من ناحية أخرى، ممـا دفـع برئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى الإدلاء بتصريحات قال فيها إن رئيس الحكومة الإسرائيلية دفن كل محاولات الوساطة التي تبذلها تركيا بهدف حـل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

إن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري حتى مراجعة الستينيات لم تؤد إلى قطيعة أو انقلاب راديكالي في هذه السياسة، وإن مـا تشهده السياسة الخارجية التركية هو إعادة توجيه وليس تحولاً مفصلياً، وتركيا لـن تقطع علاقاتها بالدولة العبرية، ولن تخرج من حلف الناتو، ولن تغير من توجههـا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، وإن حدوث تحولات في السياسة الخارجية التركية سيأتي استجابة للمصالح القومية للدولة ولضغوط الرأي العام التركي ولكن تركيـا، إلى جانب ذلك، ستعمل جاهدة من أجل تأكيد دورها الإقليمي، وتعزيـز علاقاتهـا العربية والإسلامية وبالشعوب ذات الأصول التركية.

إن المخاوف التي أثارتها السياسة الخارجية التركية النشطة في بعض القضايا العربية أو الدوائر الرسمية مخاوف مبالغ فيها وسياسة حكومـة العدالـة والتنميـة

مشروعاً للسيطرة ليست لديها توجهات أيديولوجية معينة تسعى إلى فرضها، ولا دوافع إثنية أو طائفية.

لذلك فقد سعت الدراسة إلى الإجابة على اسئلة إشكالية واختبار صحة فرضياتها كضرورة منهجية تطرحها طبيعة البحث العلمي، ومن خلال تحليل طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية منذ الاعتراف التركي بإسرائيل عام 1949م إلى التوتر الذي أصاب العلاقات جراء الهجوم على أسطول الحرية في عام 2010، والتغيير الذي أصاب السياسة الخارجية التركية من خلال توجهات جديدة واستراتيجية جديدة والسعي لتصبح لاعب أساسي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- العلاقات التركية الإسرائيلية لم تبدأ بالاعتراف منذ عام 1949م بل سبقت ذلك بإيواء الإمبراطورية العثمانية لليهود الفارين من أوروبا.
2- توترت العلاقات التركية الإسرائيلية بوصول حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية للسلطة بسبب انتقاداته للسياسات التي تتبعها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.
3- السياسة الخارجية الجيدة لتركيا المصاغة من استراتيجية حزب العدالة من مبدأ العمق الاستراتيجي وتصفير المشكلات والتوازن في العلاقات تؤسس لتركيا دور فعال في منطقة الشرق الأوسط.
4- هناك رغبة تركية للتصالح مع محيطها الإقليمي وبخاصة الدول العربية والإسلامية، وهذا يفسح أمامها لتلعب دور مهم في المنطقة، وهذا التصالح التركي العربي هو على حساب تركيا مع إسرائيل.
5- ساهمت العديد من الاحداث والمتغيرات الإقليمية في تعزيز الدور الإقليمي لتركيا، وأثرت بتوتر العلاقة بين تركيا وإسرائيل.
6- هناك مصالح مشتركة بين تركيا وإسرائيل في مجالات متعددة تجعل قطع علاقة فيما بينهم أمر بالغ الصعوبة إلا أن التوترات تبقيها في جمود.

# المراجع

## أ- المراجع العربية


أبو الحسن، خالد محمد (2009)، العلاقـات التركيـة الإسـرائيلية بـين التـوتر والاستقرار، **مجلة الدراسات شرق أوسطية**، العدد 49، السنة 13.

أبو لبدة، نظمي (2001)، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمـن القـومي العربي**، دار الكندري، أربد، الأردن.

أحمد، إبراهيم خليل (1990)، **الإتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي العربي**، مركـز الدراسـات التركيـة، جامعـة الموصل.

أحمد، حسن بكر (2000)، **العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

الأسطل، كمال والنجار، وئام (2011)**، العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها** .

إسماعيل، مصطفى عثمان (2009)، **الأمن القـومي العربـي**، مكتبـة مـدبولي، الإسكندرية، مصر.

أوغلو، أحمد داوود (2011)، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل، الـدار العربيـة للعلـوم، بيروت.

باكير، علي حسين (2010)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخـارج**، الـدار العربية للعلوم، بيروت.

البراك، فاضل (1986)، **استراتيجية الأمن القومي آراء وأفكار**، الـدار العربيـة، بغداد، العراق.

بن صقر، عبد العزيز بن عثمان (2010)، العلاقات العربية- التركيـة، مقومـات الازدهار وتحديات الانحسار، **الشرق الأوسط**، 22حزيران.

بوزيدي، يحيى، تركيا.. التحول الاستراتيجي وردود الفعل الإقليمية، **مجلـة الفكـر الحر**، العدد 1، 2009/2/32.

توفيق، سعد حقي (2000)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائـل للنـشر، عمـان، الأردن.
الجميلي، حميـد (1991)، الأطمـاع التركيـة بميـاه دجلـة والفـرات والأبعـاد والانعكاسات، **آفاق عربية**، العدد 9-10، بغداد.
الجهاني، يوسف، (1999)، **تركيا وإسرائيل**، دار حوران للطباعة والنشر، دمـشق، ط1.
حسين، نضال، العلاقات التركية الإسرائيلية: www.alarabnews.com/9-8-2002.
حسين، نضال، العلاقات التركية الإسرائيلية، **جريدة الشعب**، مصر، 2002/8/9م.
الحمصي، عوني (2003)، **العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة حلب، سوريا.
الخماش، رنا (2010)، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** (1996-2009)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
الخماش، رنا عبد العزيز (2010)، **العلاقات التركية – الإسرائيلية**، عمان، مركـز دراسات الشرق الأوسط، ط1.
درويش، هدى (2002)، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منـذ قيام دعوة يهود دونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، دار القلم، دمشق.
درويش، هدى (2002)، **العلاقات التركية اليهودية**، دمشق، دار القلم، الجزء الثاني، ط1.
الدليمي، علي عبدالهادي (1999)، العلاقات الاقتصادية- التركية وأثرها في الأمـن الاقتصادي العربي، **مجلة الحكمة**، مجلد2، عدد (6).
دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت (1995)، **النظريات المتضاربة في العلاقـات الدولية**، ترجمة: وليد عبدالحي، مركز أحمد ياسين الفني، عمان، الأردن.
دياب، أحمد (2004)، **تركيا وإسرائيل: أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟** عـدد 158، مجلد 39.
راشد، سامح (2009)، دور تركيا الإقليمي.. آفاق ما بعد غـزة، **مجلـة شـؤون عربية**، عدد 137، ص69.

ربايعة، غازي (2011)، **انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي: ورقة قدمت إلى مؤتمر العلاقات التركية العربية،** كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

الربضي، سلام (2010)، آفاق الواقع التركي-الإسرائيلي، **صحيفة العرب اليوم،** عمان 2010/11/6.

رسلان، أحمد فؤاد (1986)، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة،** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الرشدان، عبدالفتاح (1998)، **العلاقات التركية في عالم متغير،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الرشدان، عبدالفتاح (2001)، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، **مجلة الشؤون العربية،** عدد 106، ص129.

روبنس، فيليب (1993)، **تركيا والشرق الأوسط،** ترجمة: ميخائيل نجم الدين، دار قرطبة للنشر، ط1، دمشق، 1993.

زهر الدين، صالح (1996م)، **اليهود في تركيا 500 عاماً،** دار الصداقة حلب سوريا.

السبعاوي، عوني عبد الرحمن (1997)، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي.

السعدي، غازي، **هل هذه نهاية العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل**؟ موقع العربية للصحافة 2010/6/16، متوفر عبر: http://www.al-arabeya.net/index.asp?f=3485883602.htm.

السعيد، باهر محمد (1994)، **موقف تركيا من المصالحات العربية الرؤى الآليات والاحتمالات،** تحرير محمد صفي الدين أبو العز، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة.

سعيد، خالد وياسين، عبدالقادر (2010)، **حين صبوا الرصاص على غزة،** مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر.

سيدر، فرهاد (2010)، **العثمانية الجديدة: السياسة التركيـة الإقليميـة الجديـدة وموقف العالم العربي منها،** مؤتمر العلاقات التركية العربيـة بـين الأمـن والحاضر، تحرير: محمد المصالحة وعمر الحضرمي، الجامعة الأردنية.

الشريف، يوسف، تركيا والجوار العربي، الجزيرة.نـت، 2006/10/31، متـوفر عبـر: http://www.lajazeera.net/NR/exeres/E8B77935-89BC-4097-ADED-79A87B19244D.htm

شلبي، محمد (1997)، **المنهجية في التحليـل الـسياسي: المفـاهيم، المنـاهج، الاقترابات، الأدوات،** بيت الحكمة للنشر والتوزيع.

شميدا، ليذرلي(1986)، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الـصراع العربي- الإسرائيلي، **مجلة الباحث العربي،** عدد6، لندن.

صالح عبدالله (1996)، **الاتفاق التركي الإسـرائيلي وعمليـة الـسلام الـسياسية الدولية،** عدد125.

صالح، محسن ونافع، بشير (2005)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.**

صالح، محسن ونافع، بشير (2006)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.**

صالح، محسن ونافع، بشير (2007)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.**

الصلابي، علي (2004)، **الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط**، دار الفجـر للتراث، القاهرة.

طلاس، مصطفى (1997)، التعاون التركي الإسرائيلي، **مجلة الفكر السياسي،** سنة 1، عدد1، ص39.

عباس، أحمد (1996)، **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، مكتبة عين شمس، القاهرة.

عبدالحليم، أحمد (د.ت)، **الأمن القومي العربي في عالم متغيـر،** تحريـر مـدحت أيوب، مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر.

عبدالعزيز، هشام (2010)، العلاقات العسكرية الإسرائيلية- التركية، **مجلة جامعـة أم القرى والدراسات الإسلامية،** مجلد 13، العدد22، أيار- حزيران.

عطايا، أمين محمود (1992)، **الأمن القومي العربي في مواجهة الأمـن القـومي** الإسرائيلي، الشادي للنشر، دمشق.

العلاقات العربية التركية (1991)، **من منظور عربي**، الجزء الأول.

على الأمن القومي العربي (فترة التسعينيات من القرن العشرين) **مجلـة النهـضة**، مصر، المجلد الثاني عشر، العدد الأول.

العلي، عايدة (1997)، **دول المثلث بين فكي الكماشة**، دار الفكر العربي، بيـروت، ط1،

عواودة، وديع (2011) حقيقة التجـارة بـين تركيـا وإسـرائيل: متـوفر عبـر: www.aljazeera.net/8-9-2011

قصيباني، زهير (2008)، شمس الأتراك والعماد الأمريكي الإسـرائيلي، **صـحيفة الحياة**، بيروت.

الكيلاني، هيثم (1996)، **تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربيـة- التركيـة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الكيلاني، هيثم (1997)، **البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية**، إشراف سمعان بطرس الله، المنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

الكيلاني، هيثم (1998)، **قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعـراق**، مصر، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، المؤتمر الـسنوي الثالـث، المياه العربية تحديات القرن الحادي والعشرين.

محفوظ، عقيل سعيد (2009)، **سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

محلا، محمد (2001)، **تحالفات تركيا مع إسرائيل**، الأوائل للنشر، دمشق.

مرتضى، حسان (2008)، الصراع الإسـرائيلي الـسوري، محرضـات الحـرب ومحفزات السلام، **شؤون الأوسط**، عدد128، ص126.

المشاقبة، أمين (2006)، **التربية الوطنية**، دار حامد للنـشر والتوزيـع، عمـان، الأردن، ط8.

مشاقبة، أمين (2006)، **التربية الوطنية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط6.

معوض، جلال عبدالله (1996)، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات، **مجلة شؤون عربية**، كانون الأول.

معوض، جلال عبدالله (1998)، التعاون العسكري التركـي- الإسـرائيلي، **مجلـة المستقبل العربي**، مجلد 21 عدد 237.

مقلد، إسماعيل صبري (1985)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصـول والنظريات**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2.

نتشة، رفيق شاكر (1991)، **عبدالحميد الثـاني وفلـسطين**، المؤسـسة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت، ط3.

النجار، أحمد السيد (1993)، رؤية عربية للتصورات الإسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب وإسرائيل، **مجلة شؤون عربية**، عدد73، بيروت.

النعيمي، أحمد نوري (1981)، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ط1، عمان.

النعيمي، أحمد نوري (1998)، **يهود الدونمة**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

نور الدين، محمد (1992)، **اليهود في تركيا أرقام ومعطيات وشؤون تركية**، عدد2.

نور الدين، محمد (1997)، **تركيا في الزمن المتحـول: قلـق الهويـة وصـراع الخيارات**، ط1، لندن، رياض الريس للكتب والنشر.

نور الدين، محمد (2008)، **تركيا الصيغة والـدور**، دار ريـاض الـريس للكتـب وللنشر.

هاشم، نوار جليل (2009)، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العـراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 359، ص48.

هلال، رضا محمد (1998)، **عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية**، العدد 132، القاهرة.

هورونز، بروس (1992)، أزمة المياه في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسـط**، ترجمة غسان رملاوي عدد5.

الهيئة العامة للاستعلامات (1997)، **العلاقات التركيـة – الإسـرائيلية والتـوازن الإقليمي،** سلسلة دراسات دولية معاصرة رقم 114، ديسمبر.
يافوز هاكان (2007)، **العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظـور الجـدل حـول الهوية التركية،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد29.

**ب- المراجع الإنجليزية**

Abadi, Jacob, (2004), **Israel's Quest for recognition and Acceptance in Asia**: Garrison State Diplomacy, Rutledge.
The Oxford History of Byzantium, **Maugo**, ed. 2002.
Laurence, Mallet , Olivier, La Turquie, Les Turcs et les Juifs (2008), **Representation Discourse et strategies**, Editions ISIS.
Jones, Dorian (2010), **Turkey-Israel Relations Reassessed in the Wake of Floitilla Raid**, N.A News. Louis June 3.
Katz, Yaakov (2007**), Israel May sell Arrow and Ofek to Turkey**, J.P, November12.